



الاتجاهات النظرية المعاصرة لدراسة ظاهرة التحضر والحضرية

ميادة أحمد مصلح زعرب

حاصلة على دكتوراه في الآداب تخصص علم الاجتماع

DOI: 10.21608/qarts.2021.81496.1102

- تاريخ الاستلام: ٢٠ يونيو ٢٠٢١ م

- تاريخ القبول: ٣ يوليو ٢٠٢١ م

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي - العدد 52 (الجزء الثالث) لسنة 2021

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الالكترونية ISSN: 1110-709X

<https://qarts.journals.ekb.eg>

موقع المجلة الالكتروني:

الاتجاهات النظرية المعاصرة لدراسة ظاهرة التحضر والحضرية

إعداد

ميادة أحمد مصلح زعرب

حاصلة على دكتوراه في الآداب تخصص علم الاجتماع

dr.mayadazourob1741974@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

عرضت الباحثة في البحث الحالي أهم الاتجاهات النظرية المعاصرة لدراسة ظاهرة التحضر والحضرية والتي من شأنها أن تعطي تفسيراً لنشأت المدن و ظاهرة التحضر وكانت أبرز الاتجاهات النظرية المعاصرة والحديثة لدراسة ظاهرة التحضر هو اتجاه عالم الاجتماع الإسباني مانويل كاستلز الذي لعب دوراً هاماً في تطوير علم الاجتماع الحضري والماركسي مؤكداً على دور الحركات الاجتماعية في صراع التحولات داخل المدن كما قدم مبدأ الاستهلاك الجماعي المواصلات العامة والسكن الشعبي وحدد النطاق الواسع من الصراعات الاجتماعية نتيجة تدخل الدولة من مجال الاقتصاد الى مجال السياسة مهملًا قيود الماركسية وهاجر لها منذ الثمانينيات ومركز على دور التكنولوجيا الجديدة في إعادة هيكلة الاقتصاد كما قدم عام ١٩٨٩ مبدأ ومفهوم فضاء التدفقات الذي يقصد به العناصر المادية وغير المادية لشبكات المعلومات العالمية التي يتناسق من خلالها الاقتصاد أكثر وأكثر في الوقت الحقيقي وعبر المسافات وترى الباحثة أن الاتجاهات السابق الإشارة إليها تنزع إلى أن يكون كل منها له رؤيته المحددة في تفسير ظاهرة التحضر وكل اتجاه ينفرد بزاوية محددة اما عند تحليل وتفسير الظاهرة الحضرية والتحضر فإن من الأهمية أن يستوعب التحليل الأبعاد الاقتصادية ، السياسية، السيكلوجية التنظيمية، الديموغرافية، الأيكولوجية والنموذجية معا على نحو يجمع بين هذه الاتجاهات عنده تحديد وتفسير ظاهرة التحضر.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات النظرية، المعاصرة، التحضر، الحضرية.

المقدمة:

لم تصل العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية إلى ما وصلت إليه من تقدم هائل إلا بعد أن قامت بتطوير نظريات خاصة، بل إنها لم تحقق دقة القياس وموضوعية التفسير والتحليل والقدرة على الضبط والتنبؤ إلا بعد اعتمادها على إطار نظري، كما أن وضوح الإطار النظري لكل دراسة يعد مطلبًا ضروريًا لإنجاحها أو شرطًا أساسيًا جوهريًا لإكسابها صفة العلمية الموضوعية.

وثمة اختلاف كبير بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية في مدى وضوح النظرية والصفة التراكمية، وهذا يعني أن العلوم الطبيعية تكون واضحة في حدود التجربة، كما أن النظريات يستند بعضها على البعض الآخر ليصحح كل منها ويوسع وينقح النظريات القديمة مما يعلق بها من شوائب أو أخطاء تجريبية، أما في العلوم الاجتماعية فإن أول ما يواجهه الباحث فيها هو ذلك التنوع والتباين بين ما يقدمه علماء الاجتماع من آراء وتعريفات وتفسيرات وما يتبنونه من مداخل وأطر تصويرية وما يستخدمونه من إجراءات ووسائل منهجية حتى عندما يقبلون على دراسة نفس الحقيقية.

ومن ثمَّ فإن تعدد النظريات وما ينطوي عليه كل منها من اتجاهات قد يخضع في أغلب الأحيان لتوجهات أيديولوجية ترتبط بنظرية أو اتجاه سواء في المفاهيم أو التصورات؛ أو القضايا التي تعالجها النظرية، ومن هنا تقف كل نظرية اجتماعية ندًا لنظرية اجتماعية أخرى في اعتماد كل منها على منهجيه خاصة، ذلك أن النظريات الاجتماعية تتساقق وتساوى في قاماتها لكن لا تستند إحداها على الأخرى، بل ولا تمت لها بصلة من قريب أو من بعيد، فلكل نظرية منهجها ومقدماتها التي تصل إلى نتائج مغايرة لنتائج النظريات الأخرى، ومن هنا تبدو صعوبة النظريات في علم الاجتماع الحضري والافتقار إلى التكامل النظري في هذا الفرع من فروع علم الاجتماع.

وإذا كنا بصدد البحث في الاتجاهات النظرية لدراسة ظاهرة التحضر والحضرية، فإن ذلك يعني القول بأن الدراسات المبكرة التي عالجت هذا الموضوع تنتمي إلى علوم أخرى غير علم الاجتماع الحضري كالتاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد، السياسة، الآثار، الفلسفة، بل إن الدراسة الأولى التي قدمها أحد علماء الاجتماع كانت معالجة اقتصادية عندما كتب رينيه موريه (١٩١٠) كتابه (نشأة المدن ووظائفها الاقتصادية)، وكانت دراسته للمدينة

دراسة اقتصادية بعيدة عن الحضر والتحضر.

أولاً: الإطار النظرية:

(١) موضوع البحث وأشكالياته:

مما يزيد من صعوبة التنظير هو تعدد المداخل النظرية والمناهج المعرفية التي تعالج مشكلة التحضر والحضرية وانتمائها في أغلب الأحيان إلى فروع معرفية أخرى تبتعد عن مجال علم الاجتماع كالاقتصاد والجغرافيا والسياسة والتاريخ والفلسفة على اعتبار أن البحث في إحداها يتطلب استخدام نتائج علوم أخرى غيرها، إذ لا يمكن دراسة مشكلة اجتماعية كمشكلة الطلاق مثلاً دون اعتبار لعوامل تنتمي إلى علوم أخرى غير علم الاجتماع ومنها التوافق السلوكي بين الزوجين وذلك ينتمي إلى علم النفس، أو انخفاض مستوى الدخل بين الزوجين عن الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة وهو عامل ينتمي إلى علم الاقتصاد وغير ذلك، ومن هنا ظهرت فروع جديدة لعلم الاجتماع لتؤكد هذا الترابط والتكامل الوثيق مع علوم أخرى كما هو الحال في علم الاجتماع الطبي وعلم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع اللغوي وعلم الاجتماع الحربي وهكذا لتصل فروع علم الاجتماع إلى ما يقرب من ثلاثين فرعاً.

وعلى مستوى التعريف بمفهوم النظرية فيمكن القول بأنها منظومة من التعميمات والمفاهيم التي تكوّن علاقة مع بعضها البعض، أو هي الأفكار المعقدة التي تتكون من عدد من الأفكار الأقل ترابطاً وتعمل على تجميع المفردات المعرفية لتشكيل جميعها وحدة ذات معنى.

ويؤكد الباحثون على أن النظريات أو الاتجاهات أو المبادئ تمثل أعلى درجات التجرد المعرفي واستخلاصها للنتائج التي يمكن تعميمها من خلال فرضيات محددة تؤدي إلى هذه النتائج بما يوأم منطوق النظرية.

وتتصف النظريات والاتجاهات الجيدة في العلوم الاجتماعية بما يلي:

- أنها موضحة للعلاقة بين المتغيرات التي تم تحديدها من قبل.
- أنها تشكل نظاماً استنتاجياً وتكون منطقية التنسيق ويتم اشتقاق المبادئ

المجهولة فيها من المبادئ المعروفة.

- أنها تكون مصدرًا للفرضيات القابلة للاختبار.

وقد ذهب عدد من الباحثين القدامى والمحدثين سواء من كان فيهم من المؤرخين الاجتماعيين أو من علماء الاجتماع ذوي النزعة التاريخية إلى أن ظواهر التحضر والحضرية وإن كانت تمثل تغييرًا ثوريًا في النمط الكلي للحياة الاجتماعية فإنها لا بد وأن تكون نتاجًا لتطورات مجتمعية بحيث لا يمكن فصلها عن السياق التاريخي الذي مهد لها أو دعمها، وأنه إذا كانت العملية تحدث وتزداد نموًا بمعدلات هائلة في كل أنحاء العالم في الوقت الحاضر إلا أنها تختلف في صورتها ومداهها واتجاهاتها باختلاف الزمان والمكان أيضًا، إنها عملية لا تزال واقعة ومستمرة لم تتوقف بعد، وما زال الكثير من نتائجها ومشكلاتها يمثل واقعا حيا تعيشه أجزاء عدة من المعمورة ، الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية.

ولقد ساعدت هذه الدراسات التاريخية لظواهر التحضر على دراسة المدينة في ضوء النماذج المجتمعية وفي تتبع نموها ومعرفة خصائصها في الثقافات المختلفة وخاصة التاريخية منها ومكنت من تجنب التصور الخاطئ (بأن الحياة الحضرية بخصائصها المعروفة نتاج للثقافة المعاصرة)، ذلك التصور الذي من شأنه أن يعزل الطابع الحقيقي للحياة الحضرية عن السياق التاريخي الذي دعمها وجعلها تتخذ اتجاهات محددة.

ولعل من أهم ما أسهمت به هذه الدراسات التاريخية هو أنها مهدت الطريق لتحليل عمليات التحديث في دول العالم الثالث وتوجيهها حيث تُبذل في الوقت الحاضر جهودًا مكثفة نحو محاولة اختبار مدى صدق النظرية إذ الاتجاهات في الغرب ومدى إمكانية التطبيق على واقع الدول النامية باستخدام المنهج المقارن.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق مجموعه من الأهداف يمكن سردها على النحو التالي:

١- تحديد الاتجاهات النظرية المعاصرة لدراسة ظاهر التحضر والحضرية.

٢- تسليط الضوء على ملامح التحضر.

٣- توضيح العلاقة بين المتغيرات التي سيتم تحديدها وفقاً للنظريات.

٤- آثار مشكلات التحضر في المجتمع.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة من خلال الأهداف السابقة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الأول وهو هل الاتجاهات النظرية المعاصرة لعبت دوراً هاماً وواضحاً في تغيير ظاهرة التحضر والحضرية وبيثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية الأخرى:

١. ما هي ملامح النمط الخاص للتحضر؟

٢. ما هي العوامل الأساسية وراء التحضر؟

٣. هل النظريات ستوضح العلاقة بين المتغيرات التي سيتم تحديدها؟

٤. ما هي مشكلات التحضر في المجتمع؟

رابعاً: الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات في مجال علم الاجتماع الحضري بموضوع التحضر، وعلى الرغم من أن الاهتمام العلمي بدراسة المدينة قديماً نسبياً، إلا أن علم الاجتماع الحضري لم يتطور بشكل ملموس إلا خلال العقود القليلة الأخيرة، فقد شهد القرن العشرون اهتماماً لم يسبق له مثيل بالظواهر الحضرية المختلفة، لقد أصبحت المدينة تُشكل موضوعاً أساسياً للعلوم الاجتماعية مجتمعة.

وعموماً فإن الاهتمام بدراسة المجتمعات الحضرية، يتطلب التركيز على " المدينة" وذلك لأن المدينة تُشكل الموضوع الأساسي في علم الاجتماع الحضري، ويبدو ذلك واضحاً من الأبحاث والدراسات المتعددة التي أجريت على العديد من المدن.

وفي هذا الفصل، ستحاول الباحثة عرض نماذج من الدراسات السابقة التي أمكن الاطلاع عليها والتي ترتبط بموضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بهدف التعرف على أهم الجوانب التي تمت دراستها، وأهم الجوانب التي لم يتم دراستها، حتى يتسنى للباحثة التركيز على هذه الجوانب في الدراسة الحالية.

وقد قامت الباحثة بتصنيف هذه الدراسات إلى قسمين هما: البحوث والدراسات العربية،

والبحوث والدراسات الأجنبية، وقد تم عرض كل دراسة بحيث يتم توضيح أهداف الدراسة، وإجراءاتها المنهجية، إلى جانب عرض أهم نتائج الدراسة، سوف تعرض الباحثة لهذه الدراسات فيما يلي:

أولاً: البحوث والدراسات العربية:

١. دراسات وأبحاث ركزت اهتماماتها بموضوع ظاهرة التحضر والنمو الحضري:

"دراسة نهى خيرت": (٢٠٠٣ م) التحضر في مدينة كانو النيجيرية دراسة أنثروبولوجية.

الهدف من الدراسة:

التعرف على التحضر في مدينة كانو النيجيرية وما الذي تسبب في ظهور بعض المشكلات الحضرية وكيف يمكن حلها والحد من تأثيرها السكاني.

نتائج الدراسة:

- فقدت المدينة الأفريقية وظيفتها كمكان للتجمع والشعور بالاستقرار كان هذا السؤال الإجابة عليه بنعم، وذلك اتضح من خلال فصول الدراسة حيث أصبحت مكان لتجمع الأفراد وتغلب عليه العلاقات السطحية.
- حلت الأسر النووية محل الأسر الممتدة والمركبة نتيجة لوفود كثير من الجاليات إلى كانو.
- العلاقة بين المهاجرين وأوطانهم مستمرة ومتبادلة حيث أنها تتم في نطاق ضيق غالباً
- الضغط على الخدمات الأساسية وبالتالي أفرز العديد من المشكلات الحضرية كعمالة الأطفال والعنف والفقر الحضري وكذا العشوائيات التي تُعد بديلاً عن السكن الشرعي والمخطط المنظم.

٢. بحوث ودراسات ركزت اهتماماتها بموضوع التصنيع وعلاقته بالنمو الحضري وسياسات التحضر:

"دراسة عبير البرنس": (٢٠٠٧ م) تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية - دراسة حالة لإقليم مدينة كفر الدوار (١٩٧٦ - ٢٠٠٦).

الهدف من الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع "تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية - دراسة حالة إقليم مدينة كفر الدوار خلال الفترة (١٩٧٦ - ٢٠٠٦)" بهدف الإجابة على تساؤل الدراسة، والذي يدور حول مدى تأثر الظروف المعيشية لسكان إقليم مدينة كفر الدوار بالعلاقة التبادلية بين التحضر الصناعي والتنمية الصناعية الحادثين بالإقليم خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة:

يصاحب التنمية الصناعية تخطيط طويل المدى لنتائجها وفقاً لما جاء بالبحث حتى لا تتحول نتائجها إلى مشكلات حضرية ومشكلات غير حضرية تعوق مستقبل التنمية. التنمية الصناعية في إقليم مدينة كفر الدوار لم تستطع أن ترفع من مستوى معيشة السكان به بل أدت إلى حالة من الفقر الحضري.

أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية اللازمين للاستفادة من الموارد البشرية، وزيادة المقدرة الاجتماعية على اكتساب المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، وهو ما سوف يؤدي إلى رفع درجة التصنيع بما يساعد على تجنب المشكلات الاجتماعية بالمدن.

٣. بحوث ودراسات ركزت اهتماماتها بموضوع التنمية الحضرية:

"أحمد ثابت" (١٩٨٣ م) تنمية المجتمعات المحلية الحضرية مع دراسة ميدانية على مدينة جهينة محافظة سوهاج.

الهدف من الدراسة:

- دراسة موضوع تنمية المجتمعات المحلية الحضرية يعد من الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع الحضري.

- دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بمدينة "جهينة محافظة سوهاج" وأثر الثقافة السائدة فيها على التنمية بما في ذلك من عادات وتقاليد واتجاهات وذلك بقصد تهيئة هذه الظروف إلى أفضل وسائل للتنمية والتي تقع بالدرجة الأولى على كاهل الفرد والأسرة من ترشيد سلوكهم حيث أنها ضرورة للارتفاع بمستوى معيشتهم نظرًا لأهمية الدور الذي تلعبه هذه التقاليد والاتجاهات التي تكمن في سلوك الأفراد داخل الأسرة والمجتمع. فإن دراسة هذا كله يتيح للدولة النهوض بمثل هذه المدينة والمدن المشابهة لها.

نتائج الدراسة:

- يجب بذل الجهود من جانب المسؤولين عن التعليم في توعية المواطنين ودفعهم نحو تعليم البنات مع إحداث تغيير في المجتمع واتجاهه نحو التصنيع باشتراك المرأة المتعلمة في ذلك مع خلق كوادر شابة تعمل بكفاءة عالية.
- ويجب أن تقوم أجهزة الدولة المختصة بإنشاء جهاز خاص تمارس من خلاله المرأة عملها الذي يناسب طبيعتها في كل محافظة على حدة وذلك عن طريق المشاركة بجهودها في الأنشطة التطوعية وتنظيم صفوفها في التنظيمات النسائية.
- يجب توعية السكان الحضريون بصفة عامة بكل ما من شأنه تنمية مدينتهم في شتى المجالات.

٤. بحوث ودراسات ركزت اهتماماتها على موضوع الإيكولوجيا الحضرية:

" ابراهيم على": (١٩٩٩ م) النمو الحضري والنمط الإيكولوجي لمدينة الإسماعيلية دراسة اجتماعية تتبعه.

الهدف من الدراسة:

التعرف على المداخل الكلاسيكية والنظرية وعلى ملامح النمو الحضري في المجتمع المصري من حيث نشأتها وملاحها وخصائصها وبنيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال المراحل المختلفة.

نتائج الدراسة:

- كشفت الدراسة عن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي كانت مسؤولة عن التغيرات التي شهدتها المدينة، وكانت العوامل الداخلية هي التي لعبت الدور الأساسي في تدعيم هذه التغيرات والتي تمثلت في العودة من الهجرة، والهجرة الريفية الحضرية
- ظهور أحياء سكنية جديدة وانتقال معظم سكان المدينة من الأحياء القديمة للإقامة في مناطق وأحياء أخرى نتيجة لازدياد معدلات التعليم وانفصال بعض الفئات وبخاصة الأبناء والاستقلال عن أسرهم الأصلية والاتجاه للإقامة في الأحياء الحضرية الجديدة التي انتشرت على أطراف المدينة.
- كشفت الدراسة عن أن التغيرات التي تعرضت لها البنية السياسية للمدينة لم تكن منفصلة أو مستقلة بحال من الأحوال عن التغيرات المجتمعية التي تعرض لها التكوين الاجتماعي بعامته، ومدينة الإسماعيلية بخاصة.
- تعرض المدينة للتغلغل الرأسمالي، ومن ثمَّ سيطرة القيم المادية على القيم التقليدية والتي كانت تمثل مؤشرات أساسية لتحديد المكانة والنفوذ في المدينة خلال مراحل سابقة.

ثانياً: البحوث والدراسات الأجنبية:

“Alejandro Portes & other” (١٩٩٤ م) التحضر في حوض الكاريبي:

التغير الاجتماعي أثناء سنوات الأزمة

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على التغيرات التي حدثت خلال السنوات التي ارتفعت فيها معدلات التحضر في حوض الكاريبي.

نتائج الدراسة:

- كشفت الدراسة عن أن ارتفاع معدلات التحضر في تلك الأقطار السابقة نتيجة الزيادة الطبيعية وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.
- أدت إلى ظهور العديد من المشكلات التي تختلف حدتها من قطرٍ إلى آخر حسب نسبة معدلات الزيادة السكانية.

- تمثلت هذه المشكلات في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض سعر العمالة، والقصور في الخدمات العامة.
- تركّز المهاجرين في المناطق المتخلفة نتيجة انخفاض المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمهاجرين.

" Zhong Y. Tong " (١٩٩٦ م) التحول في نظام الإسكان الحضري في الصين.

الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لتلك الدراسة في التعرف على مدى التغيرات التي طرأت على نظام الإسكان الحضري في ظل ارتفاع معدلات التحضر وزيادة الكثافة السكانية في جمهورية الصين الشعبية.

نتائج الدراسة:

- كشفت الدراسة عن أن هناك تغيرات واضحة طرأت على نظام الإسكان الحضري في الصين نتيجة ارتفاع معدلات التحضر.
- كشفت الدراسة عن أن الزيادة السكانية في الصين ترجع إلى عدة أسباب منها: ارتفاع معدل الخصوبة، والهجرة الشرعية التي تقرها الحكومة من الريف إلى الحضر، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية.
- المشكلة السكانية في العاصمة الصينية تمثلت في ارتفاع أسعار المساكن وصعوبة الحصول عليها.
- عجز الحكومة الصينية عن توفير مواد البناء وتشبيد المساكن لمواجهة الزيادة السكانية.
- ظهور بعض المشكلات الأخرى مثل: ارتفاع معدل الازدحام داخل أقسام العاصمة، وزيادة معدلات التلوث البيئي.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

مفهوم علم الاجتماع الحضري Urban Sociology:

ينتمي علم الاجتماع الحضري إلى علم الاجتماع العام وهو يعتبر دراسة جديدة بحكم ظروف موضوعها، وهو المدينة، فالمدينة لم تصبح بعد ظاهرة طاغية مؤثرة تفرض نفسها على دارسي المجتمع إلا في وقت حديث نسبياً. ولا يقصد من ذلك إطلاقاً أن المدينة ظاهرة حديثة أو جديدة، وإنما يقصد أن هذا النمو أصبح يفرض نفسه، وهذا هو الجديد في الأمر، إذ تمتاز ظاهرة التحضر الاجتماعي - وهي التي يقصد بها اتساع حجم ونطاق المدن وتزايد أعداد ونسب السكان بها إلى مجموع سكان المجتمع - بديناميكتها التي تحمل في مضمونها عناصر التغيير السريع مما يؤدي إلى تغيير اجتماعي وبنائي ووظيفي عميق (رشوان، ١٩٨٩).

وقد عرّف كل من جوزيف رويسك Joseph roucek وروولاند وارن Roland Warren علم الاجتماع الحضري بأنه الفرع الذي يهتم بدراسة الحضرية، سمات سكان المدينة، تنظيماتهم أنشطتهم المؤسسية، عمليات التفاعل الأساسية، الحياة الحضرية، تأثر التغيير الاجتماعي على المدينة والمشكلات المختلفة التي تواجه المجتمع الحضري. (الجولاني، ١٩٩٣)

كما نجد أن مصطفى الخشاب قد عرّف علم الاجتماع الحضري بأنه العلم الذي يهتم بدراسة المدينة باعتبارها مركز الحضر، وهو بذلك يدرسها في نشأتها، تطورها، وظائفها، الأبنية الإدارية والفنية القائمة في تلك المدن، كما أنه يتناول التقسيمات الطبقيّة والمهنية ومستوياتها التكنولوجية والمشكلات التي تعاني منها، حيث تتكشف في ضوء هذه المشكلات أهمية التخطيط للمدن وتنسيقها وإعادة تنظيمها عمرانياً. (الخباب، ١٩٨٦).

وعموماً، يتناول علم الاجتماع الحضري الحياة الحضرية أو المدينة وما يتخللها من بناءات ودعائم ونظم وتيارات اجتماعية بالدراسة والتحليل، كما يقوم بتفسير المظاهر المميزة للتنظيم الاجتماعي في مناطق الإقامة الحضرية، وتأثير الحياة الحضرية على الأفعال الاجتماعية. ويتناول الحياة الحضرية أو المدينة في نشأتها وتطورها ووظائفها وأجهزتها الإدارية والفنية وتقسيمها الطبقي والمهني ومستوياتها التكنولوجية ومشكلاتها، ويهتم كذلك بالمصالح والحقائق التي تواجه إنسان المدينة مدفوعاً بعوامل اجتماعية، اقتصادية، سياسية، إدارية، تقنية، فن وتكنولوجيا، ويربط التنمية والوظائف الحضرية بالإطار الفيزيقي (رشوان، ١٩٨٩)، ويدرس علم الاجتماع الحضري هذه الظواهر دراسة علمية

تحليلية مقارنة لشرح ما هو كائن، وليس لبيان ما ينبغي أن يكون، مستهدفاً بذلك الوصول إلى القوانين التي تحكمها، وهو يماثل في ذلك علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع الديني والعائلي. وهكذا. (محبوب، غير مبين لسنة النشر). وبذلك يتضح أمامنا أن دراسة المدن ومظاهرها وخصائصها وظواهر نشأتها ونموها، وما تتضمنه من ظواهر - مثل ظاهرة التحضر - وقيم وأبنية وتنظيمات اجتماعية وإيكولوجية، جانباً أساسياً من الجوانب المكونة لمجال الدراسة النظرية والتطبيقية لعلم الاجتماع الحضري.

ومع أن الاهتمام بدراسة المدينة قديم قدم الحضارات الإنسانية التي أقامها الإنسان إلا أن الدراسة الجادة لها كانت أحد النتائج الهامة المرتبطة بنشأة علم الاجتماع وتطوره (الحسيني، ٢٠٠٠) ومن ثمَّ ظهور فرع متخصص لدراساتها - له موضوعه ومنهجه ومداخله النظرية، يعتبر محاولة حديثة نسبيًا، خضعت للتطورات النظرية والمنهجية التي مر بها علم الاجتماع (حافظ، ١٩٨٤).

ويكاد يُجمع المشتغلون بعلم الاجتماع الحضري على أن البداية الحقيقية لنشأة وتطور هذا العلم كمجال متميز للبحث والدراسة، كانت على يد العالم الأمريكي روبرت بارك R-park، الذي كانت مقالته عن "المدينة" سنة ١٩١٥، إيذاناً ببداية مرحلة جديدة لقيام فرع جديد ومستقل من فروع علم الاجتماع يوجه أساساً لدراسة المدينة. وفي عام ١٩٢٥ أعاد بارك نشر مقالته هذه في كتيب صغير بنفس العنوان أضاف فيه أعمال زميليه إرنست بيرجس E. burgess ورودريك ماكينزي R. McKenzie وفي عام ١٩٢٦ نشر بارك و بيرجس كتاباً بعنوان "المجتمع المحلي الحضري" the urban community وسرعان ما تأكدت أهميته البالغة في هذه الفترة بالذات خاصة وأن صاحبيه قد حددا فيه ولأول مرة الملامح الأساسية لمدخل دراسة المجتمع الحضري ووجَّها من خلاله - ومن خلال ما أشرفا عليه من بحوثٍ ودراساتٍ إمبريقية عن المدينة الأمريكية - العديد من الأعمال التي ساعدت على بلورة الاهتمام السوسيولوجي بدراسة الحياة الحضرية (السيد، ١٩٨٥) وهذا يؤكد أن علم الاجتماع الحضري قد بلغ الذروة من الأهمية والشمولية في علم الاجتماع في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات تحت تأثير البرنامج الدراسي الذي وضعه بارك وبيرجس وزملاؤهما.

ومع أن الاهتمام السوسيوولوجي بدراسة المدينة والحياة الحضرية بصفة عامة ، لم يكن قاصرًا على ما قامت به جامعة شيكاغو - التي انتمى لها كل من بارك وبيرجس وتلاميذهما - من دراساتٍ وبحوثٍ وجَّهت أساسًا لدراسة مدينة شيكاغو، ومع أن الأصول الفكرية والنظرية لهذه المدرسة كانت تتفق مع الكثير من الأفكار التي ساقها تونيز وزيمل ودوركايم وفيبر ، إلا أن ثمة إجماع بين المهتمين بالتأريخ لعلم الاجتماع الحضري على أن هذا الفرع من علم الاجتماع كان في البداية علمًا أمريكيًا ، فلقد كان للتصنيع السريع لأمريكا في أواخر القرن التاسع عشر (وللمشكلات التي ارتبطت بالتكنولوجيا الحديثة والهجرة إلي المدن الأمريكية) أثره البالغ في هذا المجال من البحث (. Schwab A.W, ١٩٩٢).

إذن يمكن القول أن انتشار الثقافة الصناعية وما ارتبط بذلك من تحولات جذرية في إطار وتفاعلات الوحدات الاجتماعية أو بالأحرى الارتباط والتداخل بين حركة التصنيع ودرجة التحضر والنمو الحضري أدى إلى تحول في الفكر السوسيوولوجي من مجال اهتماماته التقليدية بقضايا القرابة والمجتمع المحلي وحياة القرية والعمل في الريف والصناعات التقليدية والعقائد والعادات إلي مجالات اهتمام ترتبط بالتحضر والتصنيع مثل الفرد والأسرة في الحياة الحضرية الجديدة والمصالح والصراعات التي تولدت بفعل الانتقال من الريف إلى المدينة وتبدل في معني القرابة.

- ظاهرة التحضر وأهم المفاهيم المرتبطة بها:

تعد مسألة المفهوم في العلوم الإنسانية من المسائل الهامة والشائكة في نفس الوقت، ويزداد الأمر وطأة وتأثيرًا في علم الاجتماع نظرًا للعديد من العوامل التي قطعها الفكر الاجتماعي حتى وقتنا الحاضر وما أفرزته من وجود اختلافاتٍ عديدةٍ وواضحةٍ بين الباحثين منها ما يرتبط بتحديد أولويات المفهوم والتمسك ببعض المفهومات وعدم النظر إلى مفهومات أخرى لا تقل أهمية سواء في الإطار النظري التحليلي أو الآفاق الإمبريقية بمستوياتها المحلية والإقليمية والعالمية (جلبي، ١٩٩٦).

وعلى الرغم من وجود اتفاق عام بين علماء الاجتماع على مدى فاعلية أزمة المفهوم إلا أن هناك اختلافات واضحة في تفسير مصادرها الأساسية، حيث يرى البعض أن

الأسباب يمكن حصرها في حدائته النسبية قياسًا بغيره -علم الاجتماع - من العلوم الإنسانية وكذا العلوم الطبيعية في مجموعها مما أدى إلى اضطرار هذا العلم من استعادة معظم مفهوماته من العلوم الهندسية والطبيعية (صابر، ٢٠٠١) ويرى البعض أيضا أن نوعية الموضوعات التي يهتم بها علم الاجتماع ومدى تداخلها تعد هي السبب الرئيسي لأزمة المفهوم ، أما البعض الثالث فيركز أسباب أزمة المفهوم في الاختلافات الأيديولوجية الفاعلة بين علمائه والانفصال القائم في محددات الأبعاد الأساسية والثانوية الخاصة بكل مفهوم علي حدة، بالإضافة إلى التناقض في المنطلقات والتفسيرات الخاصة بالمفهوم من حيث التركيز مثلا على الأبعاد الاقتصادية أحياناً والأبعاد الثقافية أحياناً أخرى؛ مما أدى إلي وجود العديد من التصنيفات التي تفرض التنوع في المعنى والدلالة السوسولوجية، وأيضا في المضمون والمحتوى وإمكانية الفهم سواء لكل مفهوم علي حدة أو مجموعة المفهومات وعلاقتها ببعضها البعض (صابر، ٢٠٠١).

ومع أن هذه الأزمة فاعلة وتعد إحدى معوقات النظرية في علم الاجتماع إلا أن المفهومات في علم الاجتماع تؤدي وظائف هامة أبرزها أنها تتسم بالكشف عن معنى الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة من خلال تحديد أبعادها الأساسية والمساعدة وعواملها وملامحها، إلى جانب أن المفهومات تسمح بوجود علاقة سببية بين الظواهر وبعضها وهو ما يعرف في الكتابات السوسولوجية بالمفهوم العلمي، إضافة إلى ما تتيحه المفهومات من تقديم الاستنتاجات العلمية المعتمدة على قواعد المنطق، وتكون أداة للتواصل الفكري بين الباحثين وبعضهم البعض وهو ما يسمى معيار الوضوح وبالتالي تجعل هذا العلم يكتسب صفة التراكم (أحمد، ١٩٨٤).

وعموماً، فإن المفهومات تفتح طريقاً نحو مزيد من المفهوم للموضوع البحثي، فهي المفاتيح التي تبدأ منها التعرف على مكونات الموضوع، كما تفيد المفهومات في التصنيف والتعميم فالمفهوم هي التي تمكن الباحث من أن يصنف مادته بل أن يجمع مادته وفقاً لنظام معين وأن يحلل هذه المادة وفقاً لنظام معين (زايد، ٢٠٠٢).

وانطلاقاً من هذه الوظائف الأساسية لتحديد المفهومات تحاول الباحثة هنا عرض لمفاهيم التحضر، الحضرية، النمو الحضري، النمو العمراني، المدينة والتضخم الحضري وتلك هي أهم المفاهيم المرتبطة بظاهرة التحضر موضوع الدراسة.

مفهوم التحضر Urbanization:

عاش الإنسان خلال معظم فترات التاريخ في تجمعات ذات طابع ريفي تعتمد على الجمع والالتقاط أو الصيد أو القنص أو الرعي والزراعة المتنقلة، وذلك قبل أن يظهر أسلوب الحياة الذي يقوم على ممارسة الزراعة الكثيفة المستقرة التي تتطلب الارتباط بالأرض بصفة دائمة، مع رعايتها والمحافظة على خصوبتها، بل وتجديد هذه الخصوبة حين يحتاج الأمر إلى ذلك. وتعتبر هذه المرحلة الأخيرة خطوة مهددة لظهور المدن والمجتمعات الحضرية بكل تنظيماها وعلاقاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المترابطة والمتكاملة، والتي بلغت ذروة التماسك والتعقيد بالتحول إلى الصناعة وقيام المجتمع الصناعي في أواخر القرن الثامن عشر. ومنذ ذلك الحين لم تتوقف أساليب الحياة الحضرية عن الزحف الحثيث بسرعة ومثابرة لكي تحل محل أشكال الحياة والعمل الأخرى، وإن لم تفلح في القضاء عليها تمامًا. وتذهب بعض التقديرات - التي يجب أن تؤخذ بكثير من التحفظ والحذر - إلى أن السكان الحضريين أو سكان المدن عام ١٨٠٠ كانوا لا يزيدون عن ٣٪ من مجموع سكان العالم في ذلك الحين، وأن هذه النسبة ارتفعت عام ١٩٠٠ - أي بعد قرن كامل - لتصبح ١٤٪ من السكان، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصبح ٣٠٪ عام ١٩٥٠، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصبح ٤٧٪ عام ٢٠٠٠، وأن المتوقع أن تصل إلى ٦٠٪ عام ٢٠٣٠، وهذه كلها مؤشرات على نوع الاتجاه العام الذي يسود المجتمع ككل نحو التحضر، والحياة الحضرية التي تتمثل في المدن التي يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة، فضلا عن المدن الأخرى الصغيرة التي قد لا تتوافر فيها كل شروط ومتطلبات الحياة الحضرية وبخاصة في العالم اللاغربي (Balagh, ٢٠٠٦).

مراحل التحضر:

شهد علم الاجتماع خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا كبيرًا بدراسة العلاقة بين التحضر وبين النمو الاقتصادي والذي يعد التصنيع أحد الوسائل الأساسية لتحقيقه، وفي إطار دراسة هذه العلاقة وتحليل أبعادها وعلاقاتها أمكن تقسيم ظاهرة التحضر في العالم على مرحلتين:

الأولى تعرف بمرحلة ما قبل التصنيع Pre-Industrial:

وفيها عرف العالم القديم مدناً كثيرة ظهرت في الإمبراطوريات الشرقية في الهند والصين وعلى مقربة من البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج الفارسي وعلى نهر النيل ، ومن هذه المدن ما كان كبير الحجم ، وعلى درجة كبيرة من التنظيم والجمال ، وعلى الرغم من أن المؤشرات المتاحة عن أحجام هذه المدن ليست دقيقة إلا أن هناك مؤشرات تفيد أن النمو السكاني الذي شهدته تلك المجتمعات كان متوازناً ، بمعنى أن معدلات المواليد كانت تتعادل مع معدلات الوفيات حيث لم تكن القواعد الصحية متبعة في كثير منها، كذلك اعتمد النمو في هذه المدن على ما يمكن أن تحققه الزراعة من فائض يسمح بإعالة أعداد متزايدة من البشر، ومن أمثلة هذه المدن روما والإسكندرية وبيزنطة (اسطنبول الآن) ، وقد بلغ عدد سكان هذه المدن بضعة مئات من الآلاف ، ولكن مع مطلع القرون الوسطى بدأت بعض دول غرب أوروبا تشهد المرحلة الثانية من التطور الحضري ، تلك المرحلة التي اتسمت بالتخصص الوظيفي في مجتمع أصبح يعتمد على تقسيم العمل بالدرجة الأولى ، ويعني ذلك أن المدن قد بدأت تتخصص في أوجه نشاطات اقتصادية أخرى غير التجارة والنقل ، فأصبحت الصناعة المحلية الصغيرة هي الوظيفة الأساسية للعديد من المدن في تلك العصور (كاستيلو، ١٩٨١).

والثانية المدن الصناعية الحديثة Industrial City:

وقد شهدت تلك المرحلة تقدماً مذهلاً في مجال الاكتشافات الجغرافية والتكنولوجية والذي أثر بدوره على شكل المدينة، وفي تخطيطها، ووسائل النقل والاتصالات والإعلام، ولكن ينبغي ألا نفهم من ذلك أن جميع المدن الحديثة هي مدن صناعية بالضرورة، بمعنى أنها تشمل على عدد كبير من المصانع، أو أن هذه المصانع تشكل أساس بنائها الاقتصادي، ولكننا نقصد بذلك طبيعة النمط الحضري الذي ازدهر واتسع نطاقه في عصر التصنيع والذي تأثر بدرجة أو بأخرى بنتائج الثورة الصناعية (Davis and heriz, 1993) التي يمكن إجمالها في:

- وجود التقدم الصناعي والتكنولوجي القائم على الميكنة الصناعية.
- ارتفاع كل من الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية الحضرية التي شجعت الريفيين على الهجرة للعمل في الصناعة والتي كانت السبب الأول في نشوء هذه المدن الصناعية واجتذابها للمهاجرين أيضاً للصناعات الجديدة التي ساعدت على نموها وامتداد نفوذها

إلى المناطق المحيطة، ومن ثم تعتبر المدينة في القرن العشرين تجسيداً لأعلى مستويات التحضر حيث شهدت المناطق الصناعية في العالم المتحضر نموًا حضاريًا مكثفًا منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث ارتفع متوسط سكان المدن بهذه المناطق بحوالي ٢٢٪ فيما بين عامي ١٨٥٠-١٩٥٠. (برنامج الأمم المتحدة، ١٩٩٠).

- أما في الوقت الحالي فقد أصبح النمو الحضري يكتسح المناطق النامية في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأصبحت هذه المناطق الآن هي المسئولة عن تحضر العالم، هذا في الوقت الذي شهدت فيه بعض الدول الأوروبية انخفاضًا ملحوظًا في معدلات تحضرها فهذه الدول تكاد تكون متحضرة بالكامل إذ أن حوالي ٨٠٪ من سكانها يعيشون في مناطقها الحضرية وقد خاض هذا النمو الحضري المصحوب بإنتاجية صناعية مرتفعة انخفاضًا حادًا في معدلات المواليد بها.

وعلى الرغم من وجود الحضرية قبل الثورة الصناعية إلا أن المقصود بالتحضر المعاصر هو عملية التغير الاجتماعي التي يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجيًا أنماط الحياة الحضرية المتصلة بالثورة الصناعية التي شهدها القرن التاسع عشر والثورة التكنولوجية التي شهدها القرن العشرون وكلاهما بدأت في أوروبا الغربية ثم توسع نطاقهما وامتد أثرهما إلى القارات الأخرى ، ومع هذا التوسع الصناعي والتقدم التكنولوجي بدأ السكان ينزحون من الأرياف إلى المدن فزاد عددهم ، واتسعت المدن، وكبر حجمها، وزاد عددها، وتحول الناس من المهن الزراعية إلى غيرها من المهن ، فنمت المدن على حساب الريف ، كما أدى هذا التوسع والتقدم الصناعي والتكنولوجي إلى حدوث تغيرات في النظم وأساليب الحياة الثقافية والأفكار والقيم، وازدادت المنظمات الرسمية تنوعًا وأصبحت المهن أكثر تخصصًا فازداد مبدأ تقسيم العمل دقةً وإتقانًا. وزادت الوظائف الحكومية، وزادت كفاءة وسائل النقل، فتناقص عدد المزارعين نتيجة لحلول الآلة ولرغبتهم في سلك وظائف أو مهن أخرى ، كل ذلك شكّل عوامل هامة في تحديد البناء الداخلي للمدينة الحديثة وتشكيل تنظيمها الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي ، واتسمت الحياة الحضرية بكبر الحجم، والكثافة السكانية، والعلاقات الثانوية و اللاشخصية ، واتسعت دائرة شبكة العلاقات الاجتماعية، فظهر الاهتمام نحو المصالح الخاصة واتسم التركيب السكاني لأفراد وجماعات المجتمع المتحضر بعدم التجانس، وتقلصت وظائف الأسرة

التقليدية ، وضاق نطاق الجماعة القرابية، وأُنشئت مؤسسات ومنظمات تقوم بوظائف التعلم والتدريب والتوظيف والضبط (النعيم، ١٩٩١).

وإن كان التغير والتحضر شمل العالم أكمل، إلا أنه تختلف درجاته وأنماطه في مدن الدول الصناعية عنه في مدن دول العالم الثالث، كما تختلف مسبباته ونتائجه. ويمكن الاختلاف بين تحضر دول العالم الثالث في الوقت الحاضر وتحضر الدول المتقدمة في القرون السابقة، في أن التحضر والتغير الاجتماعي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية حدث على مدى مئات السنين عندما كانت نسبة الزيادة السكانية في هذه المناطق منخفضة ، فالتقدم التكنولوجي والصناعي كان يسير بمعدلات تتساوى نسبياً مع النمو السكاني، كما أن التغير الثقافي والاجتماعي وتغير أسلوب الحياة كان يحدث في نفس زمن حدوث التغيرات التكنولوجية ونمو السكان ولم يُفرض التغير فجأةً أو من مؤثر خارجي، فقد كان لها الزمن الكافي للتكيف، وإذا كان التحضر في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حصل في فترة أقل من مائة سنة، فإن النظم الاجتماعية الموجودة في الوقت الحاضر أخذت قروناً إلى أن ظهرت على صورتها الحالية أما في مدن دول العالم الثالث، فعلى الرغم من أن درجة التحضر فيها أقل مما هو عليه في الدول المتقدمة إلا أن نسبة نمو السكان الحضريين فيها في الوقت الحاضر أعلى مما هي عليه في الدول المتقدمة ، والتحضر السريع والتحديث السريع اللذان يواجهان مدن دول العالم الثالث يجعل ثقافتها التقليدية تتسامح مع الاتجاهات والأفكار الغربية وتسمح لها بالدخول عليها والتغلغل فيها فتواجه مدن هذه الدول اليوم تغيرات هائلة وثقافات عديدة (النعيم، ١٩٩١) .

وهكذا فالتحضر في الدول النامية لا يعود - مثلما هو حادث في المجتمعات الأوروبية - إلى حركة التصنيع، إنه يرجع إلى عوامل وظروف متباينة تمامًا. إن نمو المدن الأساسية في العالم الثالث كان لخدمة الدول المتقدمة (الاستعمارية)، بمعنى أنها كانت تعمل لتوجيه الفوائض الاجتماعية التي تتولد داخلها إلى المراكز الاستعمارية، لذا يمكن القول أنها كانت تعمل كحركة وصل بين الصفوف المحلية في الداخل، ومثيلاتها في الخارج. إن عملية التحضر (أي زيادة السكان) في هذه البلدان يمكن إرجاعها إلى مجموعة من العوامل هي:

- زيادة النمو السكاني، ومن ثمَّ انخفاض نصيب الفرد من الأرض.

- الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى؛ نتيجة تدني الأحوال الاجتماعية الاقتصادية في الريف.

- تفضيل المدن على القرى بالخدمات الأساسية، لذا نجد أن المدينة تمثل بريقًا لأبناء الريف.

- تبني معظم دول العالم الثالث سياسات مركزية في إقامة المشروعات الصناعية، ذلك الذي يعني اعتماد هذه الصناعات على الهياكل الأساسية والخدمات التي يُفَضَّل إقامتها في المدن.

الدور القيادي الذي تمارسه المدينة على الريف في كل شيء؛ الأمر الذي جعل الأولى تعتمد على الثانية في تلبية احتياجاتها (صيام، ١٩٩٧).

مفهوم الحضرية Urbanism:

إن الحضرية ببساطة تشمل العوامل والفعاليات التي تميز مجتمع المدينة كنمط للحياة مثل الحجم والكثافة والانفتاح والعلاقات الثانوية والمؤسسات التطوعية واتساع نطاق تقسيم العمل وتعدد الأدوار وتعدد تفكك القيم الاجتماعية (القطب، ١٩٨٥).

يشير مفهوم الحضرية للطابع المميز للمجتمع المحلي الحضري والأسلوب الخاص الذي تتسم به طريقة الحياة في المجتمع الحضري، والذي يعد من أساسيات الخصائص المميزة للمدينة. وبذلك يمكن أن ننظر للحضرية باعتبارها صفة تجريدية (تصويرية) للخصائص المميزة للمدن والمجتمعات المحلية الحضرية عن الريف والقرى. ومن ثم نجد "لويس ويرث" يعرف الحضرية بصورة عامة على أنها طريقة الحياة. وقد تضمنت كتابات كل من "جورج زيمل" و"بيترم سروكن" و"زيمر مان" و"بارك" و"سبايك مان" و"لويس ويرث" عرضًا لبعض خصائص الحضرية باعتبارها أسلوبًا خاصًا للمعيشة أو لطريقة الحياة.

سادسًا: تحليل وتفسير أبرز الاتجاهات النظرية لدراسة ظاهرة التحضر والحضرية:

نعرض فيما يلي أبرز الاتجاهات النظرية المعاصرة لدراسة ظاهرة التحضر والحضرية والتي من شأنها أن تعطي تفسيرًا لنشأة المدن وظاهرة التحضر وذلك من خلال:

- عوامل التنمية الحضرية:

صنف العلماء المتغيرات التي تؤدي إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عناصر رئيسية هي (رشوان، ١٩٨٩):

- الإنسان والجماعات.
- البيئة الطبيعية.
- البيئة التي صنعها الإنسان.
- النشاطات.

إن هذه المتغيرات لعبت دوراً رئيسياً وهاماً في إحداث الظاهرة الحضرية ، وبالإضافة إلى ذلك تعود التنمية الحضرية ونمو المدن إلى تقدم الاختراعات والكفاءة المتزايدة في تكنولوجيا النقل والمواصلات والمعرفة الكاملة بوسائل الإمداد بالمياه والهواء والأرض والموارد الطبيعية التي تحتاج إليها للتنمية الحضرية، وكذلك التخصيص والتكامل بين المناطق الريفية والحضرية حيث تعتمد المدن اعتماداً كبيراً على التجارة ، كما أن النمو السكاني الذي صاحب الثورة الصناعية يُعد من العوامل الهامة في التنمية الحضرية حيث أدت تكنولوجيا الصحة والعلاج إلى انخفاض نسبة الوفيات وينتج عن ذلك النمو السكاني الذي يزيد من ثورة العمل ، وكذلك المتغيرات التي تضم المهن السائدة وتقسيم العمل حيث تنمو المدن نتيجة ظهور أعمال ومهن جديدة تتراكم فوق الأعمال والمهن التقليدية ، ومع زيادة نمو المدن تزداد المشكلات الاجتماعية التي تحتاج المزيد من السلع والخدمات بما يؤدي الكفاءة الاقتصادية (رشوان، ١٩٨٩).

الاتجاهات النظرية الرائدة والمفسرة لظاهرة الحضرية والتحضر:

يُشكل تاريخ الظاهرة جزءاً من كيانها الحاضر ومؤشراً لما ستكون عليه في المستقبل، كما أن هذا التاريخ يكون بُعداً معرفياً له قيمته وإسهامه البارز في التفسير والتحليل والتنبؤ والتخطيط ومن خلال هذه الحقيقة سوف نقوم باستعراض أبرز الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير ظاهرة الحضرية والتحضر.

- الاتجاه الثنائي:

اهتم علماء الاجتماع بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف ، كما بذلوا

جهودًا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق ، وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضًا أن المدينة تختلف اختلافًا كبيرًا في أوجه النشاط الاقتصادي عن الريف المحيط بها ، ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة حيث لا يستطيع الباحث أن يحدد بداية حقيقية لها إلا في عصر المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر؛ فقد كتب فصولًا منظمة في التميز بين البدو والحضر، وارجع ابن خلدون الفروق في مصادر الإنتاج والمهنة حيث كتب في الفصول الأولى من الباب الثاني :

"اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش ، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وتنشيط قبل الحاجي والكمالي، فمنهم من يستعمل الفلح من الفراشة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان فكان من اختصاص هؤلاء بالبدو أمرًا ضروريًا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والسكن والدفع إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ، ثم اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما هو فوق الحاجة من الغنى والرِّفة ودعاهم ذلك إلى السكون، وتعاونوا في الزائد عن الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتآنى فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر" .

ويتضح من ذلك أن ابن خلدون يصنف أشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين وجوه المعاش والكسب (الجوهري، ١٩٩٧)، ومن هذا المنطلق تأتي الثنائية التي تحدث عنها علماء الاجتماع كما يلي:

- تصنيف فردناند تونيز الكلاسيكي الشهير والذي يمثل أحد قطبيه المجتمع الأولى الذي تسوده العلاقات الأولى والقربانية بينما يمثل القطب الآخر المجتمع الذي تشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية.
- ثنائية دور كايم الشهيرة التي تقابل بين نوعين من المجتمعات وفقًا لشكل التضامن الاجتماعي، أولهما يقوم على التضامن الآلي بينما يقوم الثاني على التضامن العضوي. وقدّم دور كايم نظريته إلى العلاقات الاجتماعية في المجتمعين مشيرًا إلى أن المجتمع الريفي أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل الأفراد في هذا المجتمع تلقائيًا ويستجيبون لبعضهم

- ميكانيكياً وتلقائياً، كما أن هناك على الطرف الآخر علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها.
- يفرق ماكس فيبر بين النماذج التقليدية والنماذج العقلية.
 - يميز هوارد بيكر بين النموذج المقدس والنموذج العلماني حيث قَدّم مصطلحيه هذين ليقصد بالأول تلك المجتمعات ذات الثقافات بطيئة التغير المنعزلة (الريفية)، ويقصد بالثاني تلك المجتمعات ذات الثقافات سريعة التغير المتصلة بغيرها من الثقافات (الحضرية).
 - أما روبرت رد فيلد فَيُمَيِّز بين المجتمع الشعبي والمجتمع الحضري ويرتكز مفهوم المجتمع الشعبي على المشاعر الجمعية الثانوية التي تميز الثقافة الشعبية في مقابل المشاعر الفردية التي يتسم بها المجتمع الحضري أو المدينة.
 - عرض تشارلزكولي لاصطلاحيه عن الجماعة الأولية التي تتصف بسيادة علاقة الوجه بالوجه، في مقابل الجماعة الثانوية التي تتميز بالعلاقات بين أفراد الجماعة وتدعو إلى تماسكهم وتعاونهم ومراعاتهم لثقافتهم وهي ما تتسم به الحياة الريفية.
 - يصنف سوركن نموذج الشهير الذي يقابل بين العائلية والتعاقدية، كما يضيف إلى ذلك نمطاً من أنماط العلاقات بين الجماعات وهو التفاعل الإجباري (السيد والسيد، ١٩٨٨).

- الاتجاه التاريخي:

يعتبر الاتجاه التاريخي أحد الاتجاهات الهامة في علم الاجتماع الحضري، وهو يصور تطور أشكال المجتمعات المحلية الحضرية الأولى ويهتم هذا الاتجاه بدراسة تحول المناطق الريفية إلى مناطق حضرية كما يتناول التطور والانتشار الثقافي والحضري.

ويتمثل هذا الاتجاه في كتابات ن. س. ب. جراس (١٩٢٢) ولوكش (١٩٣٧) وهاريس أولمان (١٩٤٥) حيث ناقش هؤلاء العلماء الجذور التاريخية للمناطق الحضرية وطبيعتها وتنوعها وخصائصها ومن أشهر محاولات الاتجاه التاريخي تلك التي قدمها جوردين تشايلد حيث يحدد ملامح ما أطلق عليه (الثورة الحضرية المبكرة) ، ومن بين هذه الملامح

الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة وبداية العمل في النشاطات غير الزراعية وفرض الضرائب وتراكم رؤوس الأموال وإقامة المباني الفخمة وظهور طبقة حاكمة مسيطرة ، وتطور فنون الكتابة وتعلم مبادئ الحساب والهندسة والفلك واكتساب القدرة على التعبير الفني ونمو التجارة .

وتناول فوستيل دي كلانج تاريخ المدينة العتيقة وأرجعها إلى نفوذ الدين الحضري، وعرض لويس ممفورد المدينة من وجهة النظر التاريخية ملقياً الضوء على نموها وكبر حجمها مشيرًا إلى أنها تمر بمراحل ونماذج معينة هي (رشوان ١٩٨٩):

- مرحلة النشأة Epolis (المدينة في فجر قيامها).
- مرحلة المدنية Polis.
- مرحلة المدينة الكبيرة Metro polis (المدينة الأم).
- مرحلة المدينة العظمى Mega Polis.
- مرحلة المدينة التيرانوبوليس Tyranno polis.
- مرحلة المدينة النيكروبوليس Nekro Polis.

ويأتي هذا النموذج مع أقول الحضرية وإحياء جديد للريفية وظهور مدن الأشباح.

وتناول يوسوكوف الموجات الحضرية التي تعرض لها العالم عبر التاريخ إلى ما يلي:

- الموجة الحضرية الأولى: من ٤٥٠ ق.م. إلى ٥٠٠ بعد الميلاد وهي الفترة الكلاسيكية للتحضر حيث ظهرت فيها المدن الأولى حول مجاري الأنهار وأوديتها الخصبة التي استخدمت لزيادة أنشطة الزراعة ونقل المحاصيل، ونشأت هذه المدن لتؤدي وظيفتها الدفاعية في صد هجمات المغيرين.
- الموجة الحضرية الثانية: من سنة ١٠٠٠ إلى سنة ١٨٠٠ وقد تزامنت هذه الموجه مع ما عُرف في أوروبا بالعصر المظلم، وقد ظهرت هذه المدن لتؤدي وظائف تجارية أو دينية، وتميزت هذه الفترة بامتداد المراكز الحضرية واتساع نطاقها وارتباطها بالنمو الصناعي المكثف.
- الموجة الحضرية الثالثة: من سنة ١٨٠٠ إلى الوقت الحاضر، وقد ارتبطت هذه

الموجهة بالنمو الصناعي المكثف الذي أثر في نمو المراكز الحضرية، وساعد على اتساع نطاقها مما أدى بالكثير من المدن إلى أن تخرج عن نطاق وظائفها المرسومة لها مما جعلها تعاني من الكثير من المشكلات.

أما إيريك لامبارد فقد اهتم بتوضيح أشكال التحضر التي مرت بالعالم حيث ميّز بين أربعة أشكال:

- التحضر البدائي: وتحدث فيه عن محاولات عديدة من قبل الإنسان ساكن المركز العمراني بصفة عامة لإحداث التكيف مع البيئية الفيزيائية والاجتماعية.
- التحضر المميز: ويبدأ هذا الشكل من أشكال التحضر لظهور المدن وتحدد وظائفها وتستبين خصائصها وتبرز مشكلاتها، وهذا النوع من التحضر كان واضحاً بالنسبة لمناطق مصر والعراق.
- التحضر الكلاسيكي: وتظهر في قيود عديدة حول نمو المدن وسكانها، ويتسم هذا الشكل الحضري بالتمركز العاصمي وظهور الدول المدينة ومنها أثينا وروما وهو ما يمثل بداية الاستقرار الحضري الحقيقي.
- التحضر الصناعي: وهو المرحلة الأخيرة من التحضر والتي بدأت تتضح ملامحها مع بدايات القرن العشرين حيث بدأ سبيل الهجرة من الريف إلى المدن أملا في الحصول على فرص عمل أفضل وتحقيق مستوى معيشي أحسن (الزوي، ٢٠٠٢).

- الاتجاه الاقتصادي:

ويمثل هذا الاتجاه مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاقتصادي البشري ، ومن ثمّ ارتبط التحضر والنمو الحضري بحركة انتقال وتحويل إلى تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيداً ، أو بمعنى آخر الانتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل أو الإنتاج الأوّلي كالصيد والزراعة إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات أو بعبارة ثالثة حالة الانتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق، وقد وجد هذا الاتجاه في صياغات وعبارات مختلفة في ضوء ما سبق مؤكدة على الاتجاه الذي غلب على معظم الدراسات الحضرية الغربية والأمريكية بصفة خاصة وهي التي اهتمت

بدراسة الاقتصاد المتربوليتي وأكدت الارتباط بين عمليتي التصنيع والتحضر.

ومن أهم الأمثلة البارزة في هذا الاتجاه دراسة جراس في محاولة استعراض التاريخ الاقتصادي للحضارة الغربية عام ١٩٣٢ حين أوضح في مدخله التطوري علاقة التطور الاقتصادي بأنماط التوطن والاستقرار البشري على مر التاريخ، كما ربط جراس بين طرق ووسائل العيش بالتطورات التكنولوجية من ناحية وتطور أشكال الاستيطان البشري من ناحية أخرى، وفي تأريخه للحضارة الغربية في حدود إطار تصنيفي متصل ميز جراس بين خمس مراحل تطويرية أساسية هي:

- مرحلة اقتصاد الجمع والالتقاط.
- مرحلة اقتصاد الرعي.
- مرحلة اقتصاد القرية المستقرة.
- مرحلة اقتصاد المدينة الصغرى.
- مرحلة اقتصاد المدينة الكبيرة.

لقد كان تطور الزراعة كأسلوب أو طريقة للمعيشة من أهم العوامل التي أدت إلى دخول البشرية إلى مرحلة أكثر تقدماً على طريق التحضر، ويتوالى هذا التطور في نظر جراس لتنمو المدن الصغرى نتيجة تزايد الإنتاج الزراعي وتزايد أعداد الحرفيين وتطور وسائل النقل وازدهار النشاط التجاري، وكان ظهور اقتصاد المدينة الكبيرة بعد ذلك نتيجة لازمة لارتباط التغيرات التكنولوجية والتنظيمية المصاحبة لانتشار التصنيع وسيطرة اقتصاد المدينة الكبيرة. (السيد، ١٩٨٨).

- الاتجاه الديموجرافي:

اهتم بعض علماء الاجتماع بالاتجاه الديموجرافي أو السكاني، واعتبروا أن حجم السكان وكثافتهم وتوزيع الجنسين والتركيب السُلالي، وأنماط المواليد والوفيات والهجرة كلها ذات أهمية كبرى في عملية التحضر والنمو الحضري، فقد لاحظ بعض الباحثين أن النمو السكاني الذي طرأ على المدينة كان أعلى بكثير من ذلك الذي طرأ على السكان بوجه عام، ووفقاً لما هو حضري فإن النمو السكاني يشير إلى تجمعات سكانية من حجم معين، أو إلى نسبة هؤلاء إلى إجمالي

عدد السكان" ويعود ذلك إلى أن المجتمع الصناعي الحديث أدى إلى انخفاض ملحوظ في الخصائص السكانية خاصة في نسبة الوفيات في الوقت الذي لم تسجل فيه نسب المواليد مثل هذا النقص، والنتيجة الحتمية لذلك زيادة كبيرة لعدد السكان ، هذا بالإضافة إلى عامل الهجرة إلى المدن ؛ فالهيكل السكاني لأي مجتمع من المجتمعات يفيد في التعرف على حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم فيمكن التعرف على الحجم من خلال معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات في فترة محددة) ومعدلات الزيادة غير الطبيعية (الفرق بين معدل الهجرة من مكان ومن مكان) ، أما التوزيع السكاني فيمكن إدراكه من خلال الكثافة السكانية (نسبة السكان في المساحة المأهولة بالكيلومتر المربع) فضلا عن تجمعهم طبقاً لتوزيع الموارد الطبيعية، وتوفر فرص العمل، كما أن للهجرة دورًا حيويًا آخر فوق دورها في تحديد الحجم السكاني.

أما الخصائص السكانية فيمكن تحديدها في التركيبة السكانية من حيث النوع والجنس والعمر والحالة الزوجية والحالة التعليمية والحالة المهنية ومتوسط الدخل، فهي تؤكد نوعية السكان طبقاً لمجموعة من المتغيرات التي يختلف تجاهها السكان ويتباينون، وتساعد هذه المتغيرات على تحديد البناء الاجتماعي لهؤلاء السكان وذلك من خلال التركيب الطبقي الذي ينتمون إليه.

كما أن الخصائص السكانية مثل معدلات الوفيات والزيادة والكثافة وحركة السكان الداخلية والخارجية والخصائص العرقية والثقافية كلها تساعد الباحث على التزود بمعلومات قيمة في ربط حاجات الأعداد المتزايدة من السكان بالخطط المشروعة المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية واستثمار هذه الموارد والكفاءات البشرية والقوى العاملة (الحسيني، ١٩٨٥).

وقد تبنت الباحثة هذا الاتجاه في بداية بحثها لموضوع الدراسة ثم ربطت هذا الاتجاه بالجوانب الأخرى وكان الاتجاه الديموغرافي أساسًا ومحورًا في تفسير التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والايكولوجية.

- الاتجاه النموذجي:

التحليل النموذج هو نهج قائم بذاته يتوصل إليه الباحث عن طريق تحديد الخصائص الملازمة والمصاحبة لموضوع أو ظاهرة محددة والوصول بها إلى نهايتها المنطقية وصورتها الكاملة بغض النظر عن إمكان تتبعها في الواقع أو وجودها بصورتها المنطقية هذه في مكان ما، ومن ثم فإن من الصعب أن نلتمس واقعا تجريبيا لهذه الخصائص.

وقد أراد ماكس فيبر في مؤلفه (المدينة) أن يكشف نموذجًا من التاريخ وأن يقف على الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية الحضرية وقيل الفكرة الشائعة وقتئذ والتي مؤداها أن المدينة

هي منطقة مزدحمة بالسكان حيث لا يعرف الناس بعضهم البعض على خلاف ما يحدث في الأماكن الأصغر، ولكنه تَفَوَّقَ على غيره من السوسولوجين بنظريته عن المجتمع المحلي الحضري الذي لم يكن عند فيبر مجرد جمع أو تجمعات للنشاطات الإنسانية بل إنه عبارة عن نمط واضح محدد المعالم من أنماط الحياة الإنسانية وأن تظهر المدينة بهذا المعنى تحت شروط خاصة وفي مراحل معينة من مراحل التاريخ.

وقد توفرت هذه الشروط في أوروبا في مدينة ما قبل الصناعة، كما أن فيبر قد أثبت أن هذه الشروط لم تكن موجودة في كل أنحاء أوروبا، وينبغي تحديد الوقت لظهور المدن على نحو دقيق (الحسيني، ١٩٨٥).

- الاتجاه الإيكولوجي:

تشير هذه التسمية في علم الاجتماع الحضري إلى أعمال مدرسة شيكاغو أو المدرسة الأمريكية التي عرفت بأعمال ثلاثة من رواد علم الاجتماع في أمريكا وهم روبرت بارك وأرنست بيرجس ورودريك ماكينزي، تلك الأعمال التي وضعت منذ البداية الإطار النظري العام الذي انطلقت من خلاله العديد من الدراسات اللاحقة والتي كانت لها مكانتها العلمية وأهميتها النظرية في تاريخ العلم ومنها دراسات لويس ويرث وروبرت ريد فيلد وميلون سنجر وغيرهم.

صاغ بارك الإطار العام للنظرية حين ذهب إلى اعتبار المدينة (مكاناً طبيعياً لإقامة الإنسان المتحضر)، وصورها على أنها (منطقة ثقافية) لها أنماط ثقافية خاصة بها وأن المدينة في نظره (تيار طبيعي) يخضع لقوانين خاصة به، ولأنها كذلك فإن من الصعب تجاوز هذه القوانين لإجراء أية تعديلات في بنائها الفيزيقي أو نظامها الأخلاقي، وهي - أي المدينة - بناء متكامل بمعنى أن ما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية بحيث يصبح لكل محور من محاورها خصائص مميزة مستمدة من خصائص سكانها لتكشف عن استمرار تاريخي خاص بها، وعلى هذا الأساس فإن المدينة تمثل وحدة على درجة عالية من التنظيم من حيث المكان انبثقت وفقاً لقوانينها الخاصة، وعند هذا الحد يأتي دور أرنست بيرجس ورودريك ماكينزي حيث يرجع الفضل لأولهما في تحديد التنظيم الخارجي للمدينة من حيث المكان وهو التنظيم الذي أصبح سمة مميزة للنظرية الإيكولوجية، بينما اهتم ماكينزي بدوره في إبراز القوانين الداخلية والعمليات التي تسيطر على هذا التنظيم.

ولقد سيطر التوجه البيولوجي على النظرية الإيكولوجية في صورتها الأولى، غير أن ذلك لا يعني أن بارك حاول أن يطور نظرية اجتماعية للمماثلة العضوية شأنه شأن سبنسر وغيره من

علماء الاجتماع الأوائل، وإنما عُني في الأساس بالبحث على عدد من المبادئ أو الأسس التي تُبسط دراسة التنظيم الاجتماعي وتجعله أكثر قابلية للتحليل بمعنى أنه . أي بارك . عُني بصياغة إيكولوجية حاول بعدها توضيح مدى ملاءمتها أو كفاءتها للمعالجة السوسولوجية للمجتمع الحضري.

أما اهتمام بارك بالمستوى البيولوجي (الحيوي) فيمثل البناء الأساسي أو التحتي للتنظيم وفيه تكون المنافسة هي الأساسية ويكون البقاء للأقوى بطبيعة الحال، وفي مقابل ذلك يمثل المستوى الثقافي عند بارك بناءً فوقيًا يكون فيه الاتساق والتماثل والاتصال من أهم العمليات المنظمة وتكون التقاليد والنظام الأخلاقي هي القوانين المسيطرة، وعند بارك هناك المستوى الحيوي وهو المجتمع المحلي، أما المستوى الثاني (الثقافي) فهو المجتمع بالمعنى الذي يفرض فيه البناء الفوقي ذاته على البناء التحتي أو الحيوي (المستوى الأول).

أما الأيكولوجيا فنُعني في الأساس بدرجة وتحليل المستوى الأول (الحيوي البيولوجي)، بينما تخرج تركيبات النظام الثقافي (البناء الفوقي) عن دائرة اهتمام البحث الايكولوجي (mark,2005) ويتحقق أكبر إنجاز للنظرية الإيكولوجية في صورتها الأولية عند إرنست بيرجس فيما قدّمه من تصور نظري للنمط الإيكولوجي للمدينة حيث أُسمى هذه النظرية باسم نظرية الدوائر المتمركزة أو بالقصور الحلقي، ويطلق بيرجس على أقرب الحلقات إلى المركز أو إلى الداخل (حي الأعمال المركزي).

وهو يقع في قلب المدينة Downtown، وفي الحلقات المحيطة بذلك المركز تتحرك حلقات أخرى تجاه الحافة الخارجية للمدينة، وفي الحلقة الأولى وهي منطقة الأعمال المركزية تدور أكثر النشاطات كثافة في المدينة، وتقع على أطرافها حلقة ثانية هي منطقة التحول والانتقال والتي تتعرض باستمرار للتغير نتيجة لالتساع في نمو الحلقة الأولى كما تتميز بكثافة سكانية عالية وظهور التفكك الاجتماعي. أما الحلقة الثالثة فتضم منطقة سُكنى للطبقات العاملة، ويليها منطقة الفيلات وفي النهاية تقع الحلقة الخاصة خارج حدود المدينة حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع. وقد عالج بيرجس نمو المدينة في ضوء امتدادها الطبيعي وتمايزها في المكان، إن هذه الحلقات الخمس تمثل في نظره مناطق متتابعة من الامتداد الحضري، وهو في تأكيده على الوصف الفيزيقي يذهب إلى أن ظاهرة النمو الحضري هي نتيجة لازمة لعمليات التنظيم والتفكك وفي نفس الوقت تشبه تمامًا عمليات الهدم والبناء في الكائن الحضري.

وإذا كان كل من بارك وبيرجس قد صوّرا المدينة ككيان فيزيقي يتميز بحلقاته ودوائره الخمس، فإن ماكينزي جاء بدوره ليوضح القوانين والعمليات التي تعمل داخل هذه الكيان، وتفسر بالتالي وجود هذه المناطق المميزة وذلك من خلال عمليات كالمنافسة، التركيز، التركيز، العزل الغزو والتتابع.

وقد واجهت هذه النظرية انتقادات شديدة، خاصة في محاولتها الفصل بين المجتمع المحلي (البيولوجي) وبين المجتمع الثقافي (البناء الفوقي أو التحتي).

- الاتجاه السيكلوجي:

يحاول الاتجاه السيكلوجي أن يفسر المجتمع في ضوء علم النفس الاجتماعي وذلك بالتركيز على الذات واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في العقل الجمعي، وبمعنى آخر كيف يفسر الفرد الجماعة، وفي ضوء هذا التصور فإن الجماعات ليست موجودة فيزيقيًا وإنما هي مجرد حصيلة جمع عدد من الأفراد يلعب فيها الفرد دورًا.

ويبدأ الاتجاه السيكلوجي في مجال التنمية الحضرية إلى اكتشاف الضغوط السيكلوجية ومواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص، ويعتبر ماكس فيبر من أنصار أعلى درجات الفردية أو التفرد.

وبعيدًا عن محاولة تصور المجتمع المحلي الحضري في ضوء ثنائية متعارضة الأطراف (الريف والمدينة) برزت محاولات اهتمت بتحليل المجتمع الحضري كظاهرة تستحق الدراسة لذاتها ودون حاجة إلى مقارنتها بظواهر أخرى معارضة وقد عُرفت هذه المحاولات بالتصورات الاستنباطية.

وسبب هذه التسمية أن أصحابها كانوا ممن يستدلون على صحة نظرياتهم بالأسلوب المنطقي بالفروض والنتائج المؤدية لها ، فكانوا يبدؤون تصورهم للمجتمع الحضري ، والمدينة بصفة خاصة بفروض يعتبرونها مسلمات في غير حاجة إلى برهان وينتقلون منها إلى استنباطات لقضايا أخرى غيرها تمثل خصائص مميزة للحياة الحضرية ، وبطبيعة الحال تتوقف صحة النتائج على صحة الفروض والمقدمات وسلامة التسلسل المنطقي، ومن هنا كانت نظرية لويس ويرث (wirth) وتبعه في نفس الأسلوب جورج زيميل (simmel) في تصورهما للحياة الحضرية كبداهيات يُستنبط فيها مختلف الخصائص والنتائج السيكلوجية وتحديد ما يمكن أن يترتب على التعقيد النظامي غير المحدود للمدن الكبرى من نتائج على سيكلوجية الأفراد وانتهى زيميل إلى نفس النتائج التي توصل إليها ويرث.

وبالمثل تابع كنجز دافز نفس الطريقة الاستنباطية في حديثه عن المجتمع الحضري، إذ استطاع أن يتوصل إلى استنتاج عدد كبير من الخصائص الحضرية التي تترتب على زيادة الحجم المرتبطة بعملية التحضر كمقومات مسلم بها ، وتختلف هذه النتائج عما توصل إليه ويرث من نتائج حيث ذهب دافز إلى أن أهم هذه النتائج التي تترتب على الحجم هي زيادة التغير الاجتماعي وانتشار العلاقات السطحية الثانوية وتطوير الروابط الطوعية ، كما أن تزايد الكثافة السكانية يعني في نظره زيادة الاتجاه نحو العزل المكاني وانتشار الفردية مما يؤدي بدوره إلى زيادة سيطرة وسائل الضبط الرسمي.

ومما يؤخذ على هذا الاتجاه هو تحليله للظواهر الاجتماعية وإرجاعها إلى ظواهر نفسية (فردية) وكأن المجتمع ليس له دورٌ فيها إذ أن المجتمع تحدث فيه أمور لا يصح نسبتها إلى أفراد بعينهم حيث تنشأ في علاقات الأفراد فيما بينهم وتفاعلهم واحتكاكهم في مشاعرهم فضلا عن ظهور العقل الجمعي للجماعة فيما بينهم وهو العقل المستقل عن الأفراد وله منطقه الخاص ومظاهر للسلوك تختلف عن مظاهر السلوك الفردي.

- الاتجاه التنظيمي:

ينظر الاتجاه التنظيمي إلى المدينة باعتبارها شكلاً فريداً من النسق الاجتماعي أو التنظيم الذي يشتمل على تطوير وسائل الاتصال والميكانيزمات الاجتماعية والسياسية بما يسمح بانتقال المجتمع من الشكل البسيط إلى صورة أكثر تعقيداً؛ كما أن التحضر معناه أن تراكم التطور والتعدد النظامي يحتوي تاريخاً لتطور الحكومات المركزية القوية وتطوير الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية وانتشار الأشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية كالنقابات واتحادات العمال وروابط أصحاب العمل ..، فضلا عن التغيرات التي لحقت ببناء وحدات التنظيم القائمة ووظائفها كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية واتساق المكانة والتدرج الطبقي وبناء القوة وطبيعة الضبط الاجتماعي والبيروقراطية.

ويري ويرث أنه كلما زاد عدد السكان وارتفعت معدلات كثافتهم وعظّم تباينهم فإن ذلك إنما يعبر عن المظاهر الحضرية التي تتمثل في ضعف الروابط القرابية واختفاء روابط الجيرة وانهيار الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي، وتصبح العلاقات الاجتماعية علاقات غير شخصية وانتقالية ومؤقتة وعابرة وجزئية مما يؤدي إلى أفول العلاقات الأولية وزيادة معدلات الحراك بأشكاله المختلفة الفيزيائية والاجتماعية.

ومما يؤخذ على نظرية ويرث أنها استهدفت إطلاق تعميمات تنطبق على جميع المدن، مع أن استنتاجاته لا تنطبق إلا على المدن الصناعية وحدها كما أنه وضع نتائجه في ضوء ظروف حياة المدينة في فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين وهي فترة تميزت بمعدلات صناعية منخفضة وانهار أصحاب المناطق الداخلية في شيكاغو.

وقد اعترض أوسكار لويس في كتابه ثقافة الفقر **Culture of Poverty** على نظرية ويرث مشيرًا إلى أن المهاجرين من ريف المكسيك مثلًا إلى مدنه قد احتفظوا بعائلاتهم الممتدة، كما تبدو أهمية الجماعات الأولية للإنسان الحضري مثلًا تبدو أهميتها للإنسان الريفية. وعلى الرغم مما وُجه إلى نظرية ويرث فلم تُقدّم نظريات أخرى في الفكر الغربي أو علم الاجتماع الكلاسيكي تصورًا وإدراكًا شاملاً لطبيعة حياة المدنية كما فعلت نظرية ويرث.

- الاتجاه القيمي والثقافي **v-orientation** :

يؤكد هذا الاتجاه على متغير القيم الثقافية أو الاجتماعية كمتغير محوري عند دراسة أنماط استخدام الأرض والبنىات الحضرية الاجتماعية.

وتدخل كتابات ماكس فيبر في إطار هذا الاتجاه حيث اعتبر (فيبر) قِيمَ الإنسان الاجتماعية والثقافية المتغيرة هي المفسر المستقل على حين اعتبر البناء الاجتماعي للمدينة متغيرًا تابعًا، وقد تعرضت هذه المدرسة إلى نقدٍ شديدٍ غير أن كثيرًا من علماء الاجتماع أكدوا أن القيم لا يمكن تجاهلها، ودليل ذلك ما كتبه ديكسون في كتابه (مدينة الغرب الأوروبي) وجونز في كتابه (الجغرافيا الاجتماعية للبلاست) وفون جروندام في مقال عن المدن الإسلامية حيث أجمعوا على أهمية القيم الثقافية وتأثيرها على الإيكولوجية الحضرية، ففي المدن الإسلامية تُحدّد القيم الدينية الأنشطة الموسمية لدرجةٍ كبيرةٍ كالموالد، موسم الحج، الأعياد، الصلاة وشهر الصوم حيث تنشط التجارة والأنشطة التجارية والصناعية مما يوضح أهمية القيم في تفسير بعض الأنماط الإيكولوجية من هذا النوع.

ويكاد يقر كثير من علماء الاجتماع على أن القيم تتدخل في تشكيل الكثير من الظواهر الاجتماعية داخل المراكز الحضرية، وقد أوضح فيبر في كتابه عن المدينة فكرة أن القيم تعد عنصرًا مسئولًا عن كثير من وجوه التباين القائمة بين المدن في العديد من الوضعيات الثقافية المميزة (weber, 2002).

- الاتجاه السياسي والإداري :

ينظر كثير من دارسي علم الاجتماع الحضري إلى المدينة من منظور سياسي

إداري باعتبار بُعدها السياسي مُحددًا لها كمرکز إداري أو لدورها السياسي كمرکز للحكم تتمركز فيها أجهزة الحكم المختلفة من وزارات وهيئات ومؤسسات حاكمة، وقد تكون المدينة هنا هي العاصمة السياسية وإنما يكون لكل مدينة تأثيرها على المنطقة المحيطة بها.

ومن الطبيعي أن تتواكب ظاهرة حضرية مع نمو الوظيفة السياسية للمدينة، فهذه الوظيفة تمثل في كثير من الأحيان ركنًا أصيلاً يمثل السبب الأصلي لنشأة المدينة كما أنه يعمل على نموها وتطورها فضلا عن أنه يحوّل في الغالب دون محاولة زحزحتها من موقعها ، كما أن نمو معظم الاتجاهات السياسية والقوى المحركة لها مسائل لا تتم إلا في المدينة ، وكذلك التنظيمات السياسية بمختلف أشكالها وصورها لا تنشأ سوى في المدينة، فضلاً عن الممارسة السياسية ذاتها حيث تتخذ من المدينة ميداناً ومجالاً رحباً تصوّل فيه وتجوّل (الزدي، ٢٠٠٢).

أما النتائج التي تترتب على اعتماد المدينة أحياناً على البعد السياسي إنما يأتي من اعتبار أن المدينة عاصمة الدولة أو الإقليم أو المقاطعة حيث تكون الوظيفة السياسية هي البعد الحيوي للمدينة العاصمة، وهي ظاهرة تتضح بشكل كبير في دول العالم الثالث، أما البعد الإداري فهو شديد الارتباط بالجانب السياسي، فالتقسيم السياسي يرتكز على دُعامةٍ تتمثل في خضوع المنطقة حضرية كانت أم ريفية للإدارة المحلية وتكون محددة بنطاق إداري تصطلح عليه الدولة (الزدي، ٢٠٠٢).. أبرز الاتجاهات النظرية المعاصرة:

نتعرض في هذا المطلب لأبرز الدراسات المعاصرة والحديثة في علم التحضر وهي لعالم اجتماع من أصل أسباني هو مانويل كاستلز Manuel Castelles وهو مفكر مشهور في جامعة بيركلي ويعتبر من أبرز الرواد المعاصرين في الدراسات التي رصدت وحللت التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لثورة المعلومات ، وهو من أهم علماء الاجتماع في العالم المعاصر ويعمل حالياً أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا . بيركلي، وإليه يعود الفضل . على سبيل المثال ، في تجديد مجال علم الاجتماع الحضري باعتباره ذلك الفرع الذي يهتم بما اصطلح عليه بقضية (الاستهلاك الجمعي)، وكان هذا العلم يقات من فئات ما تتركه الفروع الأخرى من علم الاجتماع دون دراسة.

وقد لعب مانويل كاستلز دورًا هامًا في تطوير علم الاجتماع الحضري والماركسي مؤكّدًا على دور الحركات الاجتماعية في صراع التحولات داخل المدن ، كما قدّم مبدأ

الاستهلاك الجماعي (المواصلات العامة والسكن الشعبي) ، وحدد النطاق الواسع من الصراعات الاجتماعية نتيجة تدخل الدولة من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة مُهملًا قيود الماركسية وهاجرًا لها منذ الثمانينيات ومركزًا على دور التكنولوجيا الجديدة في إعادة هيكلة الاقتصاد، كما قَدِّم عام ١٩٨٩ مبدأ ومفهوم فضاء التدفقات **Spaces of flows** الذي يُقصد به العناصر المادية وغير المادية لشبكات المعلومات العالمية التي يتناسق من خلالها الاقتصاد أكثر وأكثر في الوقت الحقيقي وعبر المسافات، وفي التسعينيات جمع كاستلز جهوده في دراسة ثلاثية ضخمة بعنوان: عصر المعلومات: الاقتصاد والمجتمع والثقافة (1٩٨٩, manual) .

وُترجم هذا المجلد الكبير إلى أكثر من عشرين لغة، وظهر تحليل كاستلز على ثلاثة اتجاهات هي: الإنتاج والقوة (السلطة) والتجربة، مشددًا على أن التنظيم الاقتصادي للدولة ومؤسساتها والطرق والعادات التي يخلق بها الناس معنى لحياتهم خلال العمل الجمعي تعتبر كلها مصادر يصعب اختزالها من الديناميكية الاجتماعية، وينطبق هذا التحليل على تطور الإنترنت.

ويشدد كاستلز على أدوار كل من الدولة (العسكرية والأكاديمية) والحركات الاجتماعية والأعمال في تشكيل البنية التحتية استنادًا إلى أجندة صراعاتهم.

وفي ثلاثية كاستلز يركز على رؤيته في العبارة الآتية:

"مجتمعاتنا تُبنى بشكل متزايد على التضاد ثنائي القطبية: بين الشبكة (النت) وبين الذات (النفسي) والنت هنا تعني الجديد من أشكال الشبكات التي تشكل المؤسسات التي استبدلت محل التسلسلات الهرمية (الطبقات) تشكل سائد للمؤسسات التنظيمية الاجتماعية، أما كلمة (نفس) من ناحية أخرى فإنها مرتبطة بممارسات عديدة التي من خلالها يحاول الناس أن يعيدوا تأكيد هويتهم ومعنى التغيرات السريعة حولهم.

وتقترب المجلدات الثلاثة لمؤلفه من الألف وخمسمائة صفحة حول عصر المعلومات ويتناول في هذا المجلد الكبير عددًا كبيرًا من الظواهر الاجتماعية لكي يتوصل إلى استنتاجاته مستخدمًا العديد من الأدوات المنهجية محاولاً تقديم نظرية اجتماعية جديدة موسعة حول التحول من النموذج الإرشادي لعصر التصنيع إلى النموذج الإرشادي لعصر

المعلومات داعماً ادعاءاته النظرية بعدد كبير من الأسانيد والشواهد والأدلة الإمبريقية، إذ أن النموذج الإرشادي المعلوماتي الجديد عند كاستلز سوف يفرز التقاءً بين النظم البيولوجية وبين التقنية، ومن ثمَّ فإنَّ من المتوقع أن يحدث مع انفضاض الألفية الجديدة نمو هائل في التطبيقات في مجال البيوتكنولوجي وهو التطور الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور في تكنولوجيا المعلومات كما هو الحال في رسم خريطة الجينوم البشري التي تعتمد بصفة أساسية على وجود طاقات حسابية كافية، وفي هذا الصدد يشير كاستلز إلى أن التكنولوجيا تمثل المبدأ الرئيسي الكامن من وراء التنظيم الاجتماعي المعاصر وأنَّ المبدأ الرئيسي الآخر هو العولمة.

لقد صاغ كاستلز مصطلح المجتمع الشبكي **Network Society** كجزء من تحليله الشامل للمجتمع الحديث، حيث يذهب مصطلح المجتمع الشبكي إلى أبعد من مصطلح المجتمع المعلوماتي **Information Society** المستعمل في أغلب الأحيان مشيراً إلى أن التكنولوجيا البحتة ليس هي وحدها التي تكفل تحديد المجتمعات الحديثة بل إن العوامل الثقافية والاقتصادية لها دورها الهام في تحديد المجتمع الشبكي، ويلعب فضاء التدفق **space of flows** الدور المركزي في المجتمع الشبكي، وفضاء التدفق هو شبكة الاتصالات التي تضم المحاور والمراكز المتقاطعة للشبكات الأخرى، علاوة على أن النخب في المدن ترتبط دائماً بهذا الفضاء المتدفق وليس بالمراكز المحلية، ووضع كاستلز أهمية كبرى على الشبكات مؤكداً أنها القوة الحقيقية في العالم وليس في العواصم العالمية.

يحتوي المجلد الكبير الذي وضعه كاستلز بعنوان (عصر المعلومات) على ثلاثة مجلدات:

- المجلد الأول بعنوان: نهوض وبروز المجتمع الشبكي **The Rise Of The Network Society**.

ويحتوي هذا المجلد على موضوعات: ثورة تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الجديد والمشروع الشبكي، والتغييرات في العمل والتوظيف وثقافة الواقع الافتراضي وثقافة التدفق.

- المجلد الثاني بعنوان: قوة الهوية **The Power Of Identity**.

ويعالج فيه كاستلز التهديد الذي يواجهه الدولة القومية نتيجة ظهور هويات مقاومة، ويناقش هذا المجلد موضوعات:

الديناميكا الثقافية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بالتحويلات التقنية وعولمة الاقتصاد في المجتمعات، ويحلل أهمية الهويات الوطنية والدينية والثقافية كمصادر تفسير ومعنى للناس ونتائج ومضمون هذه الهويات للحركات الاجتماعية ويُدرس أساسيات التعبئة ضد العولمة غير المُقيّدة للثروة والقوة مهتمًا بأشكال المشروعات البديلة للمنظمات الاجتماعية المتمثلة في حركة البنية وحركة النساء وحلّل أيضًا أزمة الدولة القومية وتحولاتها في وضعية الشبكي والتأثيرات على الديمقراطيات السياسية من صعوبات السيطرة الدولية ، واستسلام وخضوع التمثيل السياسي لأوامر السياسات الإعلامية وفصاحتها، وقد أضاف أقساما جديدة في الطبعة الجديدة لهذا المجلد عن القاعدة والشبكات الإرهابية العالمية وعن الحركات المناهضة للعولمة وحول النزعة الأمريكية للانفراد بالشئون الخارجية بدون حلفاء وعن تناقضات النظام الدولي وعن أزمة الشرعية السياسية في كافة أنحاء العالم وعن نظرية وضعية الشبكي .

وفي المجلد الثالث بعنوان (نهاية الألفية) ينهي مانويل كاستلز ثلاثيته عن عصر المعلومات متأملاً في تقاطع المجتمع الشبكي العالمي وهويات المشروعات الفئوية مناقشاً انهيار الاتحاد السوفيتي وإمكانية ظهور ثورة عالمية رئيسية في إقليم المحيط الهادي الآسيوي ، والنمو المتزايد في المناطق التي توصف بالعالم الرابع) وهي المناطق التي استبعدت وتم إقصاؤها من تدفق الثروة والمعلومات في الاقتصاد العالمي) ، كما أثار في المجلد الثالث ظاهرة اقتصاديات الإجرام العالمي كمنظائر فاسدة للشركات متعددة الجنسيات وزاعماً بأن نزعة الافتتان بأفلام العصابات وقطاع الطرق ربما تشير إلى انهيار ثقافي في نظام القيم الأخلاقية التقليدية والاعتراف الضمني بالمجتمع الجديد وتكوين هوية جماعات معينة وسيادة المنافسة المنفلتة .

إن المجلد يقوم بقراءة نص الاتجاهات الاجتماعية مع بداية الألفية الجديدة باحتراف، كما يثير النقاش حول الجهود المبذولة لتشكيل اتجاهات القرن الحادي والعشرين. وترى الباحثة أن الاتجاهات السابق الإشارة إليها تنزع إلى أن يكون كل منها له رؤيته المحددة في تفسير ظاهرة التحضر وكل اتجاه يتفرد بزوايا محددة، أما عند تحليل وتفسير الظاهرة الحضرية والتحضر فإن من الأهمية أن يستوعب التحليل الأبعاد الاقتصادية، السياسية السيكولوجية، التنظيمية، الديموجرافية، الايكولوجية والنموذجية معاً، على نحو

يجمع بين هذه الاتجاهات عند تحليل وتفسير ظاهرة التحضر.

- التركيز الحضري وخصائص الحضرية:

تتركز الحياة في عصرنا الراهن في المدن، بينما يتزايد عدد السكان فيها فإنه يقل في الريف، كما يلاحظ أن حياة الريف بدأت تتأثر بحضارة المدينة وتنقل عنها بعض خصائصها حتى أصبح يُخشى الآن زوال الظاهرة الريفية مع تعاقب الزمن، ويرجع ذلك إلى عاملين هامين:

- اتساع حركة التصنيع، الأمر الذي يؤدي إلى هجرة كثير من القرويين من الريف إلى المصانع في المدن وبذلك تقل الأيدي العاملة في القرى وبالعكس في المدن.
- أن المدينة لها خاصية الجذب بما فيها من مظاهر الترفيه والإبهار وفرص العمل مما يدعوا الكثيرين إلى التمسك بحياة المدينة وهجر الريف الذي أصبح لا يُطاق (من وجهة نظر البعض)، كما لا ننسى أن المدينة الآن اتجهت إلى إصلاح الريف وتزويده بالإمكانيات الواسعة التي تجعله يتجه تدريجياً إلى الحضرية.

وتدل الإحصائيات العالمية المتعددة على أن السكان بدأوا يتمركزون في المناطق الحضرية دون الريفية، فالأولى بدأ نطاقها يتسع والثانية بدأ نظامها يضيق حتى أنه يمكن القول أنه من الجائز أن يندثر الريف بحياته الريفية ومظاهره، وتصبح الحياة في المستقبل كلها حياة حضرية الأمر الذي تنتج عنه مشكلات لا بد من دراستها حتى يمكن علاجها ومنها مشكلة الإسكان المواصلات، الخدمات العامة، العمالة، الصحة، الوقاية من الجريمة، الانحراف وغيرها.

والحضرية وإن كانت تحمل بين طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب وهو السلوك الذي له طريقته الخاصة وسماته التي تميزه عن غيره، والحضرية ليست تعبيراً مقصوراً على الحياة في المدن فقد نجد إنساناً يحيا في أكثر أحياء المدن تحضراً وهو مع ذلك لازل سلوكه فردياً في تفكيره وطريقة معيشتة، والأمر هنا يتعلق بالسلوك الحضري وليس بالإقامة في الحضر (المدن).

وتتميز الحضرية بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير في النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو من حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى

الحياة.

- ومن أهم خصائص الحضرية ما يلي:

- أن الحضرية تتناسب تناسبًا طرديًا مع عدد السكان بحيث كلما زاد عدد السكان في المدينة ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعًا ملحوظًا.
- أن المهاجرين من الريف إلى المدينة يحتفظون بالرواسب الريفية وتظل آثارها عالقة بسلوكهم أول الأمر ثم يتحررون منها تدريجيًا حتى تختفي في الجيل الثالث وما بعده مما يعني ضرورة المرور بمراحل مختلفة متعددة حتى ينتقل السكان من الريفية إلى الحضرية.
- أن من أهم سمات الحضرية هو شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساعه ونطاقه. وليست المسألة في الحضرية مسألة عدد، فقد تجد قرية من القرى يزداد فيها عدد سكانها زيادة كبيرة، وقد تجد أخرى قليلة في عدد السكان، والعبرة ليست في عدد السكان ولكن في نوع العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية.
- أن انتشار الصناعة في أغلب المجتمعات يميل إلى إيجاد مراكز صناعية مستقلة تصبح مدنًا بعد حين، ولهذا فالحياة الحضرية الخالصة تختلط بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع حتى أنه يصعب التمييز بينهما.
- أن الحياة الريفية وما فيها من روح الجماعة وشدة التماسك بين أعضائها وتعاونهم تجعل من الجماعة فردًا ومن الفرد جماعة حتى كأن الخطأ الذي يقوم به فرد تتحملة الجماعة والعكس صحيح، على العكس مما يحدث في المدينة فكل فرد مسئول عن نفسه فقط دون أن يشاركه أحد في مسؤوليته عن الخطأ.
- أن المدينة تحدد نوع العمل الذي يقوم به الفرد، فكل فرد له تخصصه المهني.
- أن الحياة الحضرية أوسع نطاقًا من الريفية، ففي الأولى يكون الشخص حرًا في نوع تعليمه وحرفته وسكنه وطريقة حياته الخاصة والعامة بينما في الريف نجد الظروف العائلية تفرض على الشخص كثيرًا من أنماط السلوك الذي يضطر إلى تنفيذه بحذافيره فهو ليس حرًا على الإطلاق بل هو مقيد بقيود العادات والتقاليد

التي تخضع لها قريته وهو لا يستطيع أن يأتي بجديد أو يقوم بالتعبير الخلاق حيث يدور في إطار ضيق محدد على العكس من الحياة الحضرية التي يتاح فيها التجديد والخلق والإبداع ومن ثمَّ فإنَّ الحضرية تتسم بالديناميكية (الحركة) وليس بالاستاتيكية (الثبات).

- تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع، فالفرد الجامد الذي لا يستطيع التكيف سرعان ما يتخلف عن الركب بل ويتنبأ له الباحثون بالمرض النفسي، ولكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذي يمكنه البقاء في المدينة، فالتكيف السريع شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة.

- وتمتاز الحياة الحضرية عن الريفية في اعتبارها مرنة وغير جامدة فيها التغيير السريع وفيها التنقل لا يحدهما جمود الريف وتتسم علاقات الناس فيها بالمرونة والقابلية للتغيير والتكيف مع المواقف المختلفة التي قد تطرأ نتيجة تغير المراكز والأدوار التي يقوم بها كل منهم وهو ما أطلق عليه سابقا بالديناميكية (الحركة).

هذه هي أهم خصائص الحياة الحضرية وإن كانت الحياة الحضرية أوسع بكثير من أن تُحدَد سماتها (غيث، ١٩٩٥).

- أهداف استراتيجية التنمية الحضرية:

يمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي (حسن ١٩٩٣):

- تنمية المناطق الحضرية ومنها تحديث وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء وشبكات المياه والكهرباء.
- تنمية وتحديث الريف وإيجاد قوى جذب في القرى.
- توطین الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية بما يكفل إيجاد مراكز جذب للأفراد (مناطق جاذبة).
- إتباع سياسة التغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلى المدن الصغرى والقرى.
- الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية.

- الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة بأسلوب تخطيطي سليم سواء التابعة فيها أو المستقلة كمراكز جذب للأفراد سواء للعمل أو الإقامة.

سادسا: نتائج الدراسة:

١. أنسب اتجاه نظري لدراسة ظاهرة التحضر هو دراسة واقع المدينة أولاً ثم تحديد اتجاه أو طريق منهجي واحد أو أكثر يتسق مع هذا الواقع ثانياً.

٢. العوامل الأساسية للتحضر عملت وتعمل لتحقيق نمط حضري ذات خصائص معينة من أهم هذه العوامل:

- العامل الديموغرافي:

يتمثل في زيادة عدد السكان وانخفاض الوفيات والإقامة في الحضر والهجرة من الريف للحضر والكثافة السكانية العالية.

العامل الاجتماعي والثقافي:

الذي يتمثل في انتشار التعليم وحجمه

- أما العوامل الأخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة فبالرغم من انتشار الكثير من الصناعات في رفح وعمل عدد غير قليل من السكان في الزراعة والتجارة وقطاع الخدمات إلا أن هذه العوامل غير مؤثرة في ظاهرة التحضر نظراً للقصور الشديد في هذه القطاعات ومستواها غير المتطور.

٣. ساعدت هذه الدراسات التاريخية لظواهر التحضر على دراسة المدينة في ضوء النماذج المجتمعية وفي تتبع نموها ومعرفة خصائصها في الثقافات المختلفة وخاصة التاريخية منها، ومكنت من تجنب التصور الخاطئ (بأن الحياة الحضرية بخصائصها المعروفة نتاج للثقافة المعاصرة)، ذلك التصور الذي من شأنه أن يعزل الطابع الحقيقي للحياة الحضرية عن السياق التاريخي الذي دعمها وجعلها تتخذ اتجاهات محددة، مهدت الطريق لتحليل عمليات التحديث في دول العالم الثالث وتوجيهها حيث تُبذل في الوقت الحاضر جهوداً مكثفة نحو محاولة اختبار مدى صدق النظرية إذ الاتجاهات في الغرب ومدى إمكانية التطبيق على واقع الدول النامية باستخدام المنهج

المقارن.

٤. تترتب على ظاهرة التحضر مشكلات عديدة تتشكل وتتطور مع مرور الزمن وتتضح هذه المشكلات في أغلب مجالات الحياة مثل:

- مشكلات في المجال التعليمي:

مثل النقص في عدد المدارس وكثافة الفصول الدراسية وتعدد الفترات الدراسية وارتفاع نسبة التسرب في التعليم.

مشكلات في المجال الصحي:

مثل عدم كفاية العيادات والمستشفيات وعدم توفر الكفاءات الطبية المتخصصة وعدم توفر الأدوية اللازمة.

مشكلات في مجال المرور والطرق والمواصلات:

مثل وقوع الحوادث وندرة وجود وحدات لشرطة المرور وندرة وجود الشوارع المسفلتة.

مشكلات في مجال الكهرباء والإضاءة.

مثل انقطاع الكهرباء باستمرار وضعف التيار.

مشكلات في مجال المياه:

مثل تلوث المياه وإهلاك شبكات المياه وتجاوز عمرها الافتراضي.

مشكلات في مجال العمل والتجارة:

مثل عدم وجود فرص كافية للعمل وغلاء الأسعار.

والجدير بالذكر أن من أكثر الأسباب وراء هذه المشكلات هي زيادة عدد السكان.

سابعاً: توصيات الدراسة:

لما كان لزاماً على الباحثة بعد الانتهاء من تفسير النتائج، أن تقدم بعض المقترحات والتوصيات التي خرج بها البحث، فقد أدليت بدلوها في ذلك، وحرصت على أن تكون هذه المقترحات ذات صلة وثيقة بالنتائج التي أمكن الوصول إليها، وأن تكون محددة تحديداً دقيقاً، وذلك كي تفتح أمام غيرها من الباحثين آفاقاً جديدة بالبحث والدراسة، وتضع

أمامهم مشكلات يمكن الاستفادة منها. وقد حذر "باريتو" من خطر أن تؤدي العواطف الشخصية لعالم الاجتماع في جعله لا يكتب ما هو قائم، وإنما عما ينبغي أن يكون لكي يتلاءم ذلك مع عواطفه الدينية والخلقية والوطنية والإنسانية، لذلك حرصت على أن تكون دراستي مجردة من العواطف الشخصية، على نحو ما ذكر باريتو، وهذه الإسهامات ما هي إلا فروض مستقبلية لدراسات أخرى، يمكن القيام بها في المستقبل، وفقاً لما توفر للدراسة من مصادر، وبناءً عليه فإن المناقشة هنا سوف تتركز على الفروق النظرية والمنهجية، والتي تجعل هذه الدراسة تكتسب سمات خاصة بها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- أحمد زايد، تصميم البحث الاجتماعي أسس منهجية وتطبيقات عملية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- علم الاجتماع ودراسة المجتمع، غير مبين لسنة النشر، القاهرة، ٢٠٠٨.
- اسحق يعقوب القطب، خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥.
- الجهاز [http:// www.pnic.gov.ps/arabic/population/Jewish.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/population/Jewish.html)
- السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الصفحة الإلكترونية.
- <http://www.pnic.gov.ps/Arabic/social/indecators/indecators>
- السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الصفحة الإلكترونية.

[http:// www.pnic.gov.ps/arabic/population/othmani.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/population/othmani.html)

- السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، ط ٣، ١٩٨٥.
 - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥.
- [ww.palestine.info.info/ Arabic /index](http://www.palestine.info.info/Arabic/index)
- برنامج الأمم المتحدة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، يونيو، ١٩٩٠.
 - بمنطقة التحرير الفلسطينية، تونس، بدون تاريخ.
 - حسن على حسن، المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩١.
 - حسين أبو النمل، قطاع غزة من ١٩٨٤-١٩٦٧، (تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية) مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩.
 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط ٥، ١٩٨٩.
 - سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع رؤية نقدية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.
 - شحاتة صيام، التحضر الرّث والتطور الرّث، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧، ط ١.
 - شكري عبد المجيد صابر، طرق وأساليب البحث الاجتماعي قراءة أولية ونماذج فلسطينية، دار المنارة، غزة، ٢٠٠١، ط ٣.
 - علي عبد الرازق جليبي، تصميم البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ط ١.
 - غريب محمد السيد والسيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.

- فاديه عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣.
- فيست فرانسيس كاستيلو، التحضر في الشرق الأوسط، ترجمة غريب سيد محمد سيد وعبد الهادي محمد والي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨١، ط١.
- لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، جامعة قاريونس، ٢٠٠٢.
- محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.
- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- محمد عبده محجوب، الأنثروبولوجيا ومشكلات التحضر الكتاب الأول دراسة حقلية في منطقة الخليج العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، غير مبين لسنة النشر.
- مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦.
- هيفاء الشنواني، النمو الحضري في الوطن العربي، المؤتمر الرابع عشر للشئون الاجتماعية، طرابلس - ليبيا، غير مبين لسنة النشر.
- حسين عبد الحميد احمد راشون، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط٥، ١٩٨٩، ص٣٤.
- السيد الحسيني، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١١٣.

ثانياً: الرسائل العلمية:

- ١- نهى عبدالله خيرت - التحضر في مدينة كانو النيجيرية (دراسة انثربولوجية رسالة ماجستير غير منشوره، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية - قسم الأنثروبولوجيا - جامعة القاهرة - ٢٠٠٣ - اشراف فارق عبد الجواد شويقة وايمان يوسف بسطويسى

٢- عيبر محمد البرنس، تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية دراسة حالة لإقليم مدينة كفر الدوار (١٩٧٦ - ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، إشراف حسن عبيد وسامي أمين عامر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٣- أحمد محمود ثابت، تنمية المجتمعات المحلية الحضرية مع دراسة ميدانية على مدينة جهينة محافظة سوهاج، رسالة ماجستير، كلية الآداب، بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٨٣.

٤- إبراهيم إمام علي، النمو الحضري والنمط الإيكولوجي لمدينة الإسماعيلية دراسة اجتماعية تتبعية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف ثروت إسحاق عبد الملك، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

5- Alejandro Portes & others, "Urbanization in the Caribbean basin: social change during the years of the crisis", Latin American Research Review Vol.29, 1994, PP.3-37.

6- Zhong Y. Tong, "The transformation of the Urban housing system in china", Urban Affair Review, Vol.31, N.5, 1996, PP.625-658.

ثالثاً: المصادر والمراجع الأجنبية:

- Alejandro Portes & others, "Urbanization in the Caribbean basin: social change during the years of the crisis", Latin American Research Review Vol.29, 1994.
- Carol J. Silverman, "Neighboring and Urbanism: commonality Versus Friendship", Urban Affairs Quarterly.
- Castells, Manual, the information city London: Basil Blackwell, 1989
- Fields; G, (City systems, urban History, and Economic Modernity), Berkeley planning journal 13, (1999).
- Gottdiener, Mark., and Hutchison, Ray. The New Urban Sociology, 2005.

- Government of Palestine, census of 1922, Jerusalem, 1923.
- Government of Palestine, Census of 1931, Jerusalem, 1932.
- Hall, P.; Urban Future 21 " A Global Agenda for Twenty-First Century Cities ", Spon Press, London, 2000.
- [http://www. Balagh. Com/ Islam /180qa7bj- htm](http://www.Balagh.Com/Islam/180qa7bj-hm) 2/11/2006
- [http:// www.pnic.gov.ps/arabic/geography/growth.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/geography/growth.html)
- <http://www.un.org/unrwa/arabic/refugees/gaza/index.htm>
- Kingsley Davis and Hilda Heriz, Urbanization and the Development of pre-Industrial Areas in City and Society, the free press, U.S.A, 1993.
- Kingsley Davis and Hilda Heriz, Urbanization and the Development of Pre Industrial Areas in City and Society, the free press, U.S.A, 1993.
- Monn. P, An Approach to urban sociology, Routledge & Kegan Paul, London, 1986.
- Palestine Economic Policy Research institute (MAS), Economic & social monitor, first quarter 2005.
- Palestine Economic Policy Research institute (MAS), Economic & social monitor, second quarter 2005.
- Palestinian Central Bureau of Statistics, Statistical Monitoring of the Socio-Economic Conditions of the Palestinian Society, First Quarter, 2004.
- Preston; S.H, Urban Growth in Developing Countries: A demographic Reappraisal, population and development review, Vol. 5, No 2 (Jun., 1979).
- Public Information office, Gaza field office fact sheet, UNRWA: united nations Relief and works agency for Palestine refugees in the near east, September 2004, Gaza.
- Reiss; A. Jr, Economic Growth and the Rate of Urbanization, Economic Development and cultural change, vol. 3, No. 1, (Oct., 1954).
- Schwa B.A.W, the sociology of cities, Asimon & Schuster company, university of Arkansas, 1992.

-
- Simmel, G., the Metropolis and Mental life, in the sociology of George Simmel, edited by k. wolff New York, free press.
 - The New Encyclopedia britanica, vol.18. 1975. P.1073.
 - Thomas C. Wilson, “Urbanism and Kinship bond: A test of four generalizations”, Social Forces, Vol.71, N.3, 1993
 - Weber, M., The City, New York, Free press.
 - Wirth, L., Urbanism as a way of life, American Journal of Sociology.
 - Zhong Y. Tong, “The transformation of the Urban housing system in china”, Urban Affair Review, Vol.31, N.5, 1996.

The Contemporary Theoretical Trends to Study the Phenomenon of Urbanization and Urbanism

Mayada Ahmed Mosleh Zourob

Abstract:

In the current research, the researcher presented the most important contemporary theoretical trends to study the phenomenon of urbanization and urbanism, which would give an explanation for the emergence of cities and the phenomenon of urbanization and urbanism these trends are: the bidirectional trend, historical trend, economic trend, demographic trend, ideal trend, ecological trend, psychological trend, organizational trend, value-orientation trend, political and administrative trend .

The most prominent contemporary and modern theoretical trends to study the phenomenon of urbanization and urbanism was the direction of the Spanish sociologist Manuel Castells, who played an important role in developing Urban and Marxist sociology, stressing the role of social movements in the struggle of transformations within cities. He also introduced the principle of collective consumption, public transportation and popular housing, and identified the wide range of social conflicts as a result of state interventions from the field of economy to the field of politics, neglecting the limitations of Marxism and migrating from it in the eighties and focusing on the role of new technology in restructuring the economy, he also presented in 1989 the principle and concept of the space of flows, which is meant by the physical and immaterial elements of global information networks through which the economy is more and more coordinated in current time and across distances. The researcher believes that each of the aforementioned trends tend to have a specific vision in explaining the phenomenon of urbanization and urbanism and each direction is unique to a specific angle when analyzing and interpreting the phenomenon Urbanization and urbanism, as it is important for the analysis to include the economic, political, organizational, demographic, ecological and ideal dimensions together in a way that combines these trends when identifying and explaining the phenomenon of urbanization and urbanism.

Keywords: the contemporary theoretical, urbanization, urbanism